جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: مالية ومحاسبة التخصص: تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير

دور النظام المحاسبي المالي في الحد من الفساد المالي

دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر مستغانم

مقدمة من طرف الطالبان:

- بوتليليس مصطفى
- مرسلي أحمد

الأستاذ المؤطر: الأستاذة عتيق عائشة

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	حاجة قبايلي	أستاذ محاضرة قسم (ب)	جامعة مستغانم
مشرفا ومقررا	عتيق عائشة	أستاذ محاضرة قسم (أ)	جامعة مستغانم
مناقشا	بومدين غوتي بلعياشي	أستاذ محاضر قسم (ب)	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2020- 2021

إهداء

أولا وقبل كل شيء الحمد لله الذي وفقني لأكمل هذه المذكرة ومشوار حياتي الدراسية.

أهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الكريمين

وخاصة إلى التي ينبض قلبها بالحب والحنان

إلى والدتي التي أتعلم منها طريق الخير والتوفيق أطال الله

في عمرها وأمدها بالصحة و العافية وأبقاها الله تاجا فوق رأسي.

إلى إخوتي وأخواتي وكل عائلتي إلى من وسعهم قلبي و لم

يذكرهم قلبي إلى كل أساتذتي الكرام الذين كانوا

دربا لي إلى كل أحبتي و معارفي وأصدقائي

أهدي لكم ثمرة جهدي و عملي في هذا العمل المتواضع.

وشكرا.

شكر و تقدير

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله (ص)

أتقدم بخالص الشكر والتقدير والمحبة إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة

إلى جميع أساتذتي الأفاضل وأخص بالذكر الأستاذة"عتيق عائشة" التي كانت عونا لي و ساعدتني

في إتمام هذه المذكرة.

وأخيرا أشكر كل من ساعدني على إتمام هذا البحث من بعيد أو قريب

و قدم لنا العون ومد لنا يد المساعدة لإتمام هذا العمل المتواضع.

الفهرس:

الموضوع	الصفحة
إهداء	أ
شكر و تقدير	ب
الملخص	ج
فهرس المحتويات	د
قائمة الأشكال	هـ
قائمة الجداول	و
مقدمة عامة	1
الجانب النظري	
الفصل الأول: عرض عام حول النظام المحاسبي المالي والفساد المالي.	
تمهيد	4
المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي.	
المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي ونطاق تطبيقه.	5
المطلب الثاني: خصائص النظام المحاسبي المالي وأهدافه.	9
المطلب الثالث: المبادئ المحاسبية للنظام المحاسبي وامتيازات تطبيقه.	11
المبحث الثاني: الفساد المالي في المؤسسة.	
تمهيد	
المطلب الأول: مفهوم الفساد وأسباب ظهوره.	15
المطلب الثاني: أبعاد الفساد المالي وأشكاله.	18
المطلب الثالث: آثار الفساد المالي وآليات معالجته.	21
خلاصة الفصل.	22
الفصل الثاني: دور النظام المحاسبي المالي في الحد من الفساد المالي.	
تمهيد.	
المبحث الأول: دور النظام المحاسبي المالي في الحد من الفساد المالي.	
المطلب الأول: ماهية المعايير المحاسبية الدولية.	32
المطلب الثاني: طبيعة المعايير المحاسبية الدولية.	33
المطلب الثالث: خصائص، مزايا وأسباب اختيار المعايير المحاسبية الدولية.	34
المبحث الثاني: تعزيز الإفصاح والشفافية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي.	
المطلب الأول: مفهوم الإفصاح والشفافية وأهم مبادئه.	37
المطلب الثاني: دور النظام المحاسبي المالي في تعزيز الحوكمة للحد من الفساد المالي.	38

المطلب الثالث: الصعوبات التي يواجهها الاقتصاد الجزائري للحد من الفساد المالي في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي.	44
خلاصة الفصل.	46
الجانب التطبيقي:	
الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر–مستغانم-	
تمهيد.	48
المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة اتصالات الجزائر.	
المطلب الأول: نبذة تاريخية عن نشأة المؤسسة	49
المطلب الثاني: مهام ودور مؤسسة اتصالات الجزائر.	51
المطلب الثالث: أهداف مؤسسة اتصالات الجزائر.	52
المبحث الثاني: الدراسة التحليلية لنظام المعلومات والحوكمة والفساد المالي في المؤسسة.	
المطلب الأول: معرفة واقع نظام المعلومات و الحوكمة في المؤسسة.	53
المطلب الثاني: الفساد المالي في المؤسسة.	56
المطلب الثالث: الانحدار الخطي المتعدد المحاور الدراسة.	57
خلاصة الفصل.	59
خاتمة عامة.	60
قائمة المراجع	

قائمة الجداول:

الرقم	الموضوع	الصفحة
1	تطور مؤشر الفساد في الجزائر خلال فترة (2003-2015).	24
2	أهم قضايا الفساد التي مست المؤسسات الجزائرية.	26
3	أهم الهيئات المخصصة لمكافحة الفساد في المؤسسة.	27
4	الإجراءات التي يتم من خلالها الاقتراح التجميع و التخزين في نظام المعلومات.	52
5	تطبيق نظام المعلومات في المؤسسة.	53
6	أفراد العينة الإحصائية المدروسة فيما يخص الفساد.	55
7	اختبار فرضيات الدراسة للمتغيرات المستقلة، المتغير التابع ومعامل القيمة.	56

قائمة الأشكال:

الرقم	الموضوع	الصفحة
1	توضيح الترابط و التقاطع بين آليات الفساد المالي.	9
2	الهيكل التنظيمي لمؤسسة اتصالات الجزائر.	29
3	الإجراءات التي يتم من خلالها الاقتراح، التجميع و التخزين في نظام المعلومات.	50
4	مدى تطبيق نظام المعلومات في المؤسسة.	54

مقدمة عامة:

مع التغيرات المتتالية في الاقتصاد العالمي، أجبرت العديد من دول العالم على إدخال إصلاحات اقتصادية على مستواها، والجزائر كانت من ضمن هذه الدول التي باشرت في إصلاحات اقتصادية كما تبنت معايير المحاسبة الدولية وتقاربت معها إلى حد كبير من خلال تبني النظام المحاسبي المالي، الذي يعد تطبيقه خطوة لها منافع وفوائد كثيرة أهمها إصلاح النظام المحاسبي في حد ذاته، ليتماشى ويتجاوب مع البيئة الاقتصادية العالمية، في ظل الاتجاه العام إلى تفعيل الشراكة الاقتصادية مع العديد من الدول سواء التي أنشأت فروع لها بالجزائر أو المحتملة. لكن ورغم الإيجابيات المنتظرة من تطبيق هذا التوجه المحاسبي الجديد إلا أن هناك الكثير من الصعوبات والعقبات تترتب عنها انعكاسات سلبية ناتجة بالأساس عن البيئة الاقتصادية الوطنية وضعف الاقتصاد والذي لم يصل بعد إلى ما وصلت إليه بعض الدول النامية.

الجزائر وكغيرها من الدول عانت ولازالت تعاني من تفشي ظاهرة الفساد المالي، فهو ظاهرة عالمية واسعة الانتشار ذات جذور وأبعاد واسعة، وتتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها، تشكو منها كل الدول و لكن بدرجات ونسب متفاوتة الخطورة، وهذا ما تؤكده العديد من الدراسات بأن الفساد المالي وباء خطير يأتي على جميع نواحي الحياة من أمن اجتماعي، ونمو اقتصادي، وأداء مالي و إداري في مختلف القطاعات، وتكمن خطورته في تعدد أهدافه وصوره و تختلف شموليته من مجتمع لآخر، إذ أنها حظيت في الآونة الأخيرة باهتمام الكثير من الباحثين في العديد من الاختصاصات إذ لقيت نفسها ملزمة بمعالجته ومكافحة آثاره حيث عملت على تقوية، وتعزيز قواعدها القانونية من خلال سرد العديد من التشريعات والقوانين في عديد المجالات، وعلى الصعيد المحاسبي يتجسد ذلك في تبني النظام المحاسبي المالي.

الإشكالية:

لقد جاء النظام المحاسبي المالي الجديد والذي بدأ العمل به في مطلع سنة 2010 خصيصا لتنظيم العمل المحاسبي ومخرجاته باعتماده لنفس مكونات القوائم المالية المعتمدة دوليا، والذي يشير أيضا إلى وجوب توفير الخصائص النوعية لجودة المعلومة المالية صراحة في بعض مواده ونصوصه التطبيقية للاستجابة أكثر لثقة الأطراف الخارجية المستخدمة للمعلومات المالية ليس فقط على المستوى المحلي وإنما على الصعيد الدولي أيضا.

ولقد أثرت مظاهر الفساد المالي على اقتصاديات الدول ككل، فضلا عن الخلفية المحاسبية التي أدت إلى ظهور تلك المظاهر، خاصة بعد توجيه أصابع الاتهام إلى شركات التدقيق العالمية بعد تلك الأزمات، وحالات الفساد المالي التي عرفها العالم بصفة عامة ، والجزائر بصفة خاصة، وعلى أساس أن النظام المحاسبي المالي والمعلومات المحاسبية التي يقدمها في تقاريره لم تتسم بالإفصاح والشفافية الكافيتين لتحقيق جودتها، ورافق ذلك الاهتمام المتزايد بموضوع حوكمة الشركات والبعد المحاسبي لها لتجنب وقوع تلاعبات مالية ومحاسبية وتسعى هذه الدراسة في طياتها إلى تحديد إذا ما كان للنظام المحاسبي المالي أثر في الحد من هذه الظاهرة، ومن خلال طرح **الإشكالية التالية:**

- ما مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في الحد من الفساد المالي؟

و للإجابة عن هذا السؤال يتطلب منا الإجابة عن هذه الأسئلة الفرعية:

- هل تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات يساهم في توفير الخصائص النوعية الأساسية للمعلومة المالية؟

- هل يوجد تأثير للنظام المحاسبي المالي في الحد أو الكشف عن الفساد المالي بالمؤسسة؟

- ما أثر تبني المؤسسات لمبادئ حوكمة الشركات على مخرجاتها المحاسبية في الحد من الفساد المالي؟

1. فرضيات الدراسة:

لمعالجة إشكالية البحث، تم اختبار صحة الفرضيات الآتية:

- يتم الالتزام المحكم بتطبيق النظام المحاسبي المالي

- يتم الكشف عن الفساد المالي بالتطبيق المحكم للنظام المحاسبي المالي.

2. مبررات اختيار البحث:

- الرغبة في البحث والاطلاع وخاصة لعلاقة التخصص بالموضوع.

- تقديم مجموعة من المعلومات الجديدة وتوضيح الكثير من المصطلحات المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي وكذا الفساد المالي.

- تزويد المؤسسات بمعلومات عن أثر التطبيق الجيد للنظام المحاسبي المالي.

3. أهمية الموضوع:

- تكمن أهمية الدراسة في كونها تعالج أحد المواضيع التي تعتبر ذات أهمية كبيرة في الوقت الحاضر، وتتحدد من خلال التطرق إلى موضوع الفساد المالي وما له من آثار ونتائج على الاقتصاد والقطاع العام والخاص التي كانت أو تكون نتيجة التطبيق الخاطئ للأنظمة والقوانين أو استغلال فجواتها، وعدم الالتزام بمعايير الحوكمة وكذا المعايير الدولية.

- فهذا البحث يضع أمامنا ضرورة معرفة نتائج تطبيق النظام المحاسبي المالي في مكافحة ظاهرة الفساد المالي.

4. أهداف الدراسة:

- تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية السابقة، و إلى مايلي:

- التعرف أكثر على النظام المحاسبي المالي من ناحية الخصائص وامتيازات تطبيقه.

- التفصيل في الفساد المالي واقتراح الحلول الهامة والممكنة لمعالجته و القضاء عليه.

- إبراز أهمية النظام المحاسبي المالي في ترسيخ الإفصاح والشفافية وإرساء مبادئ حوكمة الشركات ودورهما في الحد من مشكلة الفساد المالي.

- تحديد الصعوبات التي يواجهها الاقتصاد الجزائري لمكافحة الفساد المالي من بينها إصلاح المنظومة المحاسبية بالشكل الذي يحد من تلك الظاهرة.

5. منهج البحث:

استدعت طبيعة هذا البحث أن يكون المنهج المستخدم في جانبه النظري منهجا وصفيا، من خلال استعراض مجموعة من المفاهيم و الحقائق المحاسبية التي تخص النظام المحاسبي المالي، والاستعانة بالمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي، حيث عالجنا في الجانب النظري للموضوع في الفصل الأول مبحثين، المبحث الأول النظام المحاسبي المالي، المبحث الثاني حول الفساد المالي بصفة عامة، أما الفصل الثاني فكان يشمل كذلك مبحثين، ففي المبحث الأول تطرقنا إلى دور النظام المحاسبي المالي في الحد من الفساد المالي، أما المبحث الثاني فكان عن تعزيز الإفصاح و الشفافية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي. فيما تطرقنا في الجانب التطبيقي وهو الفصل الثالث من المذكرة إلى مبحثين، المبحث الأول تقديم عام لمؤسسة اتصالات الجزائر، أما المبحث الثاني فكان عبارة عن دراسة تحليلية لنظام المعلومات والحوكمة والفساد المالي في المؤسسة.

الفصل الأول:

عرض عام حول النظام المحاسبي المالي والفساد المالي

تمهيد:

يعد النظام المحاسبي المالي من أهم الأنظمة المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على اختلاف أنواعها، إذ سعت الجزائر في السنوات الأخيرة إلى بناء نظام محاسبي جديد يتوافق مع المتطلبات المحاسبية الدولية القائمة على معايير محاسبية دولية و عليه فقد حاولت جاهدة تطوير نظامها المحاسبي ليتواكب و متطلبات العولمة المالية و المحاسبية، و هذا النظام كان له أثر على حوكمة الشركات و ذلك لأن التطبيق الجيد للنظام المحاسبي المالي بإمكانه القضاء على الغش و الفساد المالي حيث يعيد الثقة في القوائم المالية.

أما الفساد المالي فهو ظاهرة مستمرة ذات ممارسات غير شرعية لها أبعاد و توصيفات متعددة بتعدد أنواعها و مظاهرها و أدواتها التي تنعكس تأثيراتها على مجمل العملية التنموية و بالتالي على رفاهية المواطن، و قد تنوعت مفاهيمها و تغيرت تبعا للتغيرات التي شهدها العالم في السنوات القليلة الماضية، مما جعل من مفاهيمها محط جدل و نقاش من قبل الباحثين، و لأجل الوقوف على حقيقة هذه الظاهرة يتناول هذا الفصل استعراضا لبعض ما طرح بشأن النظام المعلوماتي المالي و الفساد المالي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي

من أجل إضفاء المزيد من الشفافية و المصداقية للمعلومات المالية، وتوحيد أنماط المعالجة والتقييم لكل الأحداث الاقتصادية مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية لتحفيز واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، قامت الجزائر بتطبيق حملة من الإصلاحات الاقتصادية خاصة في العقدين الأخيرين، وهذا كحتمية لتغيير النهج الاقتصادي المتبع من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق كان أهمها إصلاح منظومة التشريعات و الأنظمة ، الذي أصبح لا يساير المسلك الاقتصادي الجديد، PCN المحاسبية، بانتهاء العمل بالمخطط المحاسبي الوطني .المؤرخ في SCF، المسمى بالنظام المحاسبي المالي 07/11 واستبداله بتشريع جديد متضمن في القانون 2007/11/25.

المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي ونطاق تطبيقه

أولا: نشأة النظام المحاسبي المالي:

بداية من الثلاثي الثاني لسنة 2001 بدأت عملية الإصلاحات حول المخطط المحاسبي الوطني والتي مولت من قبل البنك الدولي ، هذه العملية أوكلت إلى العديد من الخبراء الفرنسيين وبالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة وتحت إشراف وزارة المالية ، حيث وضعت تحت عاتقهم مسؤوليات تطوير المخطط المحاسبي الوطني نسخة35 1975_ إلى نظام جديد للمؤسسات يتوافق مع المعطيات الاقتصادية الجديدة والمتعاملين الاقتصاديين الجدد ، وقد مرت هذه العملية بثلاث مراحل هي:

المرحلة الأولى: تشخيص مجال تطبيق المخطط المحاسبي الوطني مع إجراء مقارنة بينه وبين معايير المحاسبة الدولية.

المرحلة الثانية: تطوير مشروع المخطط المحاسبي جديد للمؤسسات.

المرحلة الثالثة: وضع نظام محاسبي جديد.

وفي نهاية المرحلة الأولى وضعت ثلاثة خيارات ممكنة وهي:

الخيار الأول: الإبقاء على تركيبة المخطط المحاسبي الوطني و تحديد الإصلاحات تماشيا مع تغيرات المحيط القانوني والاقتصادي في الجزائر ، والذي بقي ثابتا منذ أن صدر قانون لتوجيه الاستثمارات الوطنية الاقتصادية في عام 1988، مثلا القانون الصادر في 09 أكتوبر 1999 المتضمن تكييف المخطط الوطني المحاسبي لنشاط الشركات القابضة وإدماج حسابات المجمعات.

الخيار الثاني: ويتمثل في ضمان بعض المعالجات مع الحلول التقنية المطورة من طرف المجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB، ومع مرور الوقت سيتكون نظامين محاسبيين مختلفين يعطيان نظاما مختلط ومعقد، و بالتالي يمكن له أن يكون مصدرا للتناقض والاختلاف.

الخيار الثالث: هذا الخيار يتضمن إنجازه نسخة جديدة للمخطط المحاسبي الوطني مع عصرنة شكله و وضع إطاره التصوري المحاسبي ، المبادئ و القواعد مع الأخذ بعين الاعتبار المعايير المحاسبية الدولية.

إن هذا الخيار ثم تبنيه من قبل المجلس الوطني للمحاسبة في اجتماعه المنعقد في 05 سبتمبر 2001 واختيار طبيعة المحاسبة المرجعية سواء المعايير المحاسبية الدولية IAS / IFRS أو معايير مجلس المعايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB من خلال USGAAP أو التوجهات الأوروبية.

وبعد عدد من الجهود والاجتماعات تقرر وضع نظام محاسبي، جاء ذلك في القرار 7-11 المؤرخ في11/25/ 2007

الذي تضمن إنشاء النظام المحاسبي المالي، ثم تلته العديد من المراسيم والقرارات نذكر منها:

- قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق ل: 26 جويلية سنة 2008 ، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية و عرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.

- قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق ل: 26 جويلية سنة 2008 ، يحدد أسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين و النشاطات المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسلك محاسبة مالية مبسطة.

- مرسوم تنفيذي رقم 09 -110 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1430 الموافق ل: 7 أفريل سنة 2009، يحدد الشروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي.[1]

1 شنوف شعيب، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بودواو، الجزائر، ص 64.

ثانيا: مفهوم النظام المحاسبي المالي :

1. **تعريف نظام المعلومات:** لقد تعددت التعاريف التي تتناول مصطلح نظام المعلومات والتي نذكر منها : عرف نظام المعلومات على أنه " إطار يتم من خلاله تنسيق الموارد (البشرية والآلية) لتحويل المدخلات (البيانات) إلى مخرجات (المعلومة) لتحقيق أهداف المؤسسة.[1]

كما يعرف أيضا على أنه " مجموعة من الأنشطة التي تعتبر مسئولة عن تجميع ومعالجة البيانات لإنتاج معلومات مفيدة. فالبيانات تتضمن ترتيب للخصائص المتعلقة بالأحداث ومقبولة كمدخلات لنظام المعلومات، أما المعلومة فتشير إلى ناتج معالجة البيانات الذي يكون في شكل مرتب وذو مغزى للشخص الذي يستخدمه".

1. تعريف النظام المحاسبي: يعد النظام المحاسبي من الأنظمة المهمة في المؤسسة والذي له عدة تعاريف نذكر منها:

حيث عرف على أنه " خطة تمثل مجموعة من الإجراءات والخطوات الخاصة بالجانب التطبيقي للمحاسبة والتي تساعد على إتمام الوظائف الرئيسية للمحاسبة في حصر وتسجيل وتصنيف وتلخيص نتائج العماليات المالية في شكل قوائم مالية بشكل يكفل تحقيق الأهداف التي تسعى إليها المحاسبة".[2]

كما عرف على أنه " مجموعة من الوسائل التي تمكن إدارة المؤسسة من تجميع وتشغيل وتقرير البيانات الضرورية عن نتيجة الأعمال التي قامت بتوجيهها وإشرافها، ويشتمل النظام المحاسبي على مجموعة من النماذج، السجلات، الإجراءات، والوسائل المستخدمة في تسجيل وتلخيص الأحداث المالية، وتقرير البيانات المالية وعرضها في شكل تقارير معبرة عن البيانات المطلوبة من قبل الإدارة، لتحقيق الرقابة على الأنشطة، ولتقديمها إلى الجهات الخارجية المهتمة بأعمال المؤسسة لغرض اتخاذ مختلف القرارات".

2. تعريف نظام المعلومات المحاسبية: لقد تعددت المفاهيم التي تتناول تعريف نظام المعلومات المحاسبية والتي نذكر منها:

عر ف على أنه "ذلك الجزء الأساسي والهام من نظام المعلومات الإداري للمؤسسة في مجال الأعمال الذي يقوم بحصر وتجميع البيانات المالية من مصادر خارج وداخل المؤسسة، ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات خارج وداخل المؤسسة.[3]

كما يعرف نظام المعلومات المحاسبي أيضا على أنه أ حد مكونات التنظيم الإداري الذي يختص بتجميع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات".

ويعرف نظام المعلومات المحاسبية بأنه "عبارة عن نظام قائم بذاته، يتكون بدوره وككل نظم المعلومات الأخرى من عدة نظم فرعية تعمل مع بعضها البعض بصورة مترابطة ومتناسقة ومتبادلة، بهدف توفير المعلومات التاريخية والحالية والمستقبلية، المالية وغير المالية، لجميع الجهات التي يهمها أمر المؤسسة، وبما يخدم تحقيق أهدافها".

---

1 كمال الدين مصطفى الدهراوي ، نظم المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات ، مكتب الجامعي الحديث ،مصر، 2007، ص25

2 عطا الله احمد الحسبان ، نظم المعلومات المحاسبية ، الطبعة العربية ، دار اليازوري التعليمية ،الأردن، 2013 ،ص 30.

3 احمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية إطار الفكري والنظم التطبيقية، دار الجامعية، مصر، 2002-2003، ص 47.

من الناحية القانونية: عرفت المادة الثالثة(03) من القانون رقم 07_11 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر2007 النظام المحاسبي المالي كما يلي: مـجمـو عـة من الإجراءات والنصوص التنظيمية التي تنظم، الأعمال المالية

والمحاسبية للمؤسسات المجبرة على تطبيقه وفقا لأحكام القانون وفقا للمعايير المحاسبية والمالية المتفق عليها.

من الناحية الاقتصادية: المحاسبة المالية هي "نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية و عددية، يتم تصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة على الوضعية المالية و ممتلكات الكيان ويعتبر النظام لمحاسبي المالي كبديل للمخطط المحاسبي الوطني، ويندرج في إطار تـحـديـث الآليات التي تساير الإصلاح الاقتصادي الذي توجهت إليه الدولة، بداية من المبادئ العامة التي تحكمه، وصولا إلى القوائم المالية المقدمة في النهاية، مرورا طبعا بما يحمله في طياته من قواعد لتقييم وتصنيف الحسابات، التي احترمت أو اعتمدت على جزء مهم من المعايير المحاسبية الدولية IFRS/IAS.

المحاسبة المالية هي "نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، يتم تصنيفها وتقييمها، تسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة على الوضعية المالية وممتلكات |الكيان (شخص طبيعي أو معنوي) و نجاعته و وضعية خزينته في نهاية السنة المالية [1]."

يعتبر نظام المعلومات المحاسبية أحد أهم القوميات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية الفعال فنظام المعلومات المحاسبية الذي يعمل وفق طرق واضحة منصوص عليها قانونا وتستجيب إلى وضعية وطبيعة نشاط المؤسسة، وضمن نمط المعالجة الآلية المتحكم فيها، ويعتمد على مجموعة متكاملة من الدفاتر والسجلات المحاسبية ودليل للحسابات يراعى في تصميمه تيسير إعداد القوائم المالية بأقل جهد ممكن و أكثر دقة ممكنة، يكون أحد المقومات المدعمة لنظام الرقابة الداخلية، فيجب أن يتضمن هذا الدليل الحسابات اللازمة والكافية لتمكين الإدارة من أداء مهمتها الرقابية على العمليات، وتمكين المحاسب من الفصل بين العناصر المتعلقة بالنفقات الاستثمارية والنفقات الاستهلاكية. انطلاقا مما سبق يجب أن يكون نظام المعلومات المحاسبية وسيلة لتحقيق ما يلي:

- الرقابة على مجالات التشغيل وتنفيذ العمليات، إذ أن هذه السجلات تمثل مصادر البيانات وتدفقها
- تبويب البيانات ووضع دليل مبوب للحسابات
- تصميم السجلات المحاسبية بطريقة مناسبة للرقابة.

ثالثا: نطاق تطبيقه:

لقد بين أحكام تطبيق النظام المحاسبي المالي المرسوم التنفيذي رقم 156-08 المؤرخ في 26 ماي 2008

وكذلك القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومدونة الحسابات، الصادر في الجريدة الرسمية، عدد 19 بتاريخ 25 مارس 2009.

وكان مقررا أن يتم تطبيق هذا النظام في 01 / 2009/01 ، إلا أنه تأجل بموجب الأمر رقم 02-08 المؤرخ في 24 جويلية 2008، والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008. وباعتماد الجزائر لهذه الإصلاحات، ألغي

1 شعيب شنوف، مرجع سابق، ص26.

النظام المحاسبي المالي العمل بأحكام الأمر رقم 35-75 المؤرخ في 29 أفريل 1975، المتضمن المخطط الوطني المحاسبي، وأصبح هذا القانون ساري المفعول إبتداءا من01/01/ 2010 ، والشكل التالي يوضح المنظومة القانونية الكاملة لتطبيقه.[1]

الشكل رقم (I-01): المنظومة المتكاملة لتطبيق النظام المحاسبي المالي.

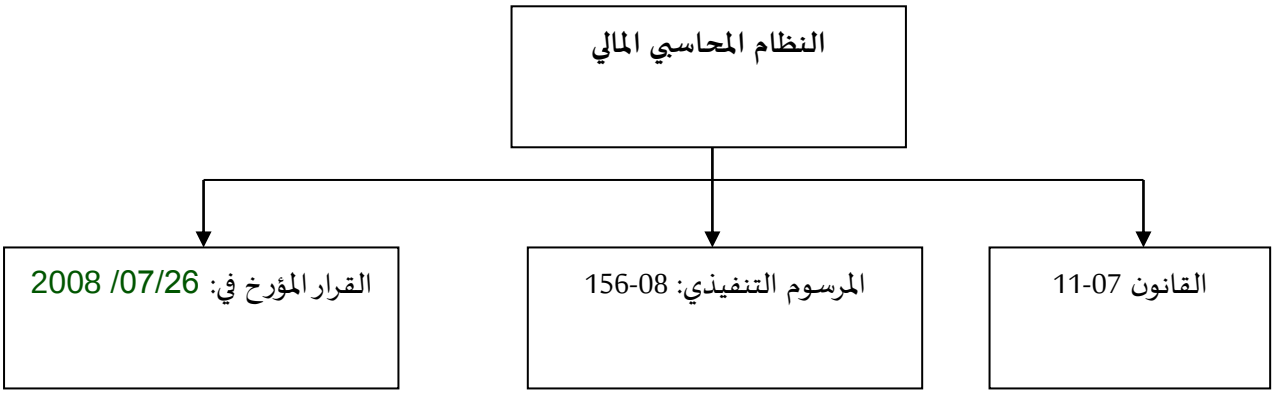

المصدر: مخلوفي محمد عادل، انعكاسات النظام المحاسبي المالي على جودة نظم المعلومات المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، جامعة بومرداس، 2015، ص:29

المطلب الثاني: خصائص النظام المحاسبي المالي وأهدافه

وتكمن خصائص نظام المعلومات المحاسبية في النقاط التالية :[2]

1. نظام المعلومات المحاسبية موجهة أساسا للتعامل مع النقود، حيث تترجم جميع العمليات إلى مبالغ نقدية ولذلك فهي تقتصر على معالجة العمليات ذات التأثير المالي المباشر على المؤسسة.
2. يتم تسجيل العمليات المحاسبية باستخدام طريقة القيد المزدوج المعروفة في مسك السجلات المحاسبية، والتي تجرى من خلالها موازنة المبالغ الدائنة والمدينة في كل قيد محاسبي.
3. يتم تسجيل العمليات المحاسبية للتأكد من دقتها وصحتها من خلال ما يسمى بميزان المراجعة، وهو عبارة عن سجل خاص بكل عملية يتم الاحتفاظ بها في النظام لبيان التفاصيل العملية.
4. يستخدم دليل الحسابات.
5. يعتبر نظام المعلومات المحاسبية ذات طبيعة دورية، حيث يتم موازنة العمليات على أساس دوري.
6. يهتم نظام المعلومات المحاسبية المالية بالبيانات التاريخية حيث تعالج وتلخص الأحداث التي تمت فعلا.
7. يقدم نظام المعلومات المحاسبية تقارير محاسبية.

خصائص النظام المحاسبي المالي: يتميز النظام المحاسبي بثلاث خصائص أساسية وهي:

- اختيار البعد الدولي لمطابقة الممارسة المحاسبية المالية مع الممارسة العالمية، ضمن مرجعية IFRS/IAS للتكيف مع الاقتصاد المعاصر وإنتاج معلومات مفصلة تعكس بصدق الوضعية المالية للمؤسسة.

1 أحمد طرطار، وآخرون، تقنيات المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2015.

2 محمد نور برهان، وآخرون، نظم المعلومات المحوسبة، الطبعة الأولى، دار المناهج، عمان، 2015، ص 75.

لضمان أ.اختيار البعد الدولي لمطابقة الممارسة المحاسبية المالية مع الممارسة العالمية، ضمن مرجعية التكيف مع الاقتصاد المعاصر وإنتاج معلومات مفصلة تعكس بصدق الوضعية المالية للمؤسسة.

- يـحـتـو ي النظام المحاسبي المالي على نصوص صحيحة وواضحة لمبادئ وقواعد التسجيل وطرق القياس، وإعداد القوائم المالية، وهذا ما يحد من التأويلات الخاطئة الإدارية واللاادارية.
- يوفر النظام المحاسبي المالي معلومات مالية واضحة ، ومتوافقة قابلة للمقارنة و اتخاذ القرارات.[1]

أهداف النظام المحاسبي المالي:

هناك العديد من الأهداف التي يرمي النظام المحاسبي المالي إلى تحقيقها، والتي كانت أهدافا مرجوة في مرحلة الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي، وكانت مقيدة في مرحلة العمل به نذكر أهمها فيما يلي:

1. ضرورة إيجاد حلول محاسبية للعمليات غير المعالجة سابقا بواسطة المخطط المحاسبي الوطني.
2. ترقية تطبيق التقنيات المحاسبية المستعملة في المعالجة والتقييم قصد تقريب هذه الممارسة من مثيلاتها الدولية القائمة، التي تدمج معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي المصادق عليها من قبل أغلبية الدول.
3. السماح لمختلف المؤسسات بإنتاج معلومات مالية ذات نوعية، أكثر شفافية وأكثر سهولة للتحقق منها بفعل توضيح أفضل للقواعد المحاسبية.
4. الاستجابة لاحتياجات الإعلام الآلي لمختلف المستعملين، سواء كانوا مسيرين أعضاء مستخدمين، مقرضين، دائنين، زبائن، جمهور المدققين أو الدولة.
5. السماح بتقييم الممتلكات بواقع الأسواق وشروطها.
6. ضمان قراءة أفضل للحسابات والتقارير المالية بالنسبة للمستثمرين الأجانب، فيما يخص عمليات الشراكة خاصة، وذلك يجعلها وثائق دولية متاحة لهم عند طلبها.
7. قابلية مقارنة المؤسسة لنفسها عبر الزمن، وبينها وبين المؤسسات على المستويين الوطني والدولي.
8. المساعدة على نمو مردودية المؤسسات من خلال تمكينها من معرفة أحسن الآليات الاقتصادية والمحاسبية التي تشترط نوعية وكفاءة التسيير.
9. يساعد في فهم أحسن وأدق للمعلومات، من أجل تسيير المخاطر لكل الفاعلين في السوق.
10. يسمح بتسجيل وبطريقة موثوق بها وشاملة بمجموع تعاملات المؤسسة بما يسمح بإعداد التصاريح الجبائية بموضوعية ومصداقية.

إن هذا النظام المحاسبي المالي يتوافق مع الوسائل المعلوماتية الموجودة، التي تسمح بأقل التكاليف من تسجيل البيانات المحاسبية، وإعداد القوائم المالية، وعرض وثائق التسيير حسب النشاط.

1 SAHRAOUI Ali, comptabilité financière, Berti édition, Alger, 2011,p32

المطلب الثالث: المبادئ المحاسبية للنظام المحاسبي المالي وامتيازات تطبيقه.

أولا: المبادئ المحاسبية للنظام المحاسبي المالي.

في الواقع تقوم المحاسبة على جملة من المبادئ، نشأت نتيجة الحاجة لها، وحظيت بصفة القبول العام والإجماع الدولي عبر مراحل مختلفة من التطبيق، وقد قام هذا النظام المحاسبي الجديد في الجزائر بتبني هذه المبادئ، والتي تعتبر مبررة للإجراءات والممارسات المحاسبية، والواجب مراعاتها من طرف جميع المؤسسات الملزمة بمسك المحاسبة المالية، وكان ذلك من خلال ما جاء في المرسوم التنفيذي رقم 08-156، المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11.

1. المبادئ المتعلقة بالملاحظة:

1.1 مبدأ القيد المزدوج:

حسب المادة 16 من القانون 07-11: تحرر الكتابات المحاسبية حسب المبدأ المسمى "القيد المزدوج"، يمس

كل تسجيل على الأقل حسابين اثنين، أحدهما مدين والتاني دائن، في ظل احترام التسلسل الزمني في تسجيل العمليات، ويجب أن يكون المبلغ المدين مساويا للمبلغ الدائن.[1]

2.1 مبدأ الوحدة المحاسبية:

نصت المادة 09 من المرسوم التنفيذي 08- 156، على أنه يجب أن يعتبر كل كيان كما لو كان وحدة | محاسبية مستقلة ومنفصلة عن مالكيها، فالمحاسبة المالية تقوم على مبدأ الفصل بين أصول الكيان وخصومه | وأعبائه ونواتجه ، وبين أصول وخصوم وأعباء ونواتج الشركاء أو المساهمين في الشركة.

3.1 مبدأ الاستمرارية:

أقرت المادة 07 من المرسوم التنفيذي 08- 156 مبدأ استمرارية النشاط، حيث يقوم هذا المبدأ على فرضية عدم توقف نشاط المؤسسة في الأجل القريب، أي أن على المؤسسين أو المالكين أن لا يفكرون في تصفية المؤسسة في ظل الظروف العادية، وإنما سوف تستمر في متابعة نشاطها الذي خلقت وتأسست لأجله.

4.1 مبدأ الفترة المحاسبية (مبدأ استقلالية الدورات)

نصت على هذا المبدأ المواد 12-13-14 من المرسوم التنفيذي 08-156 وهي مجموعة من النقاط تكرس في مجملها العمل بهذا المبدأ ومن أهمها:

• تكون نتيجة كل سنة مالية مستقلة عن السنة التي سبقتها وعن السنة التي تليها، أي كل الأحداث الاقتصادية الخاصة بالسنة المالية، يجب أن تنسب لها.

• يجب أن تكون الميزانية الافتتاحية للسنة المالية مطابقة للميزانية الختامية للسنة المالية السابقة.

1 لجنة النشر لمنشورات الصفحات الزرقاء العالمية، النظام المحاسبي المالي، متيجة للطباعة، 2010، ص12.

2. **المبادئ المتعلقة بالقياس:**

- **مبدأ ثبات وحدة النقود:**

كانت ومازالت النقود وحدة القياس الوحيدة في الحاسبة، لأن هذه الأخيرة تقوم على أساس التقييم النقدي للأحداث، ويشكل الدينار الجزائري وحدة القياس الوحيدة لتسجيل معاملات المؤسسات، وقد أكدت وألزمت المادة 10 من المرسوم التنفيذي 08-156 ذلك.

- **مبدأ التكلفة التاريخية:**

نصت المادة 16 من المرسوم التنفيذي 08- 156 على إدراج الأصول والخصوم، والنواتج والأعباء في الكشوف المالية بتكلفتها التاريخية، على أساس قيمتها عند تاريخ معاينتها دون الأخذ في الحسبان أثار تغيرات الأسعار، وتطور القدرة الشرائية، غير أن بعض الأصول مثل الأصول البيولوجية أو الأدوات المالية تقيم بقيمتها الحقيقية. وتتألف التكلفة التاريخية للسلع والممتلكات عند إدراجها في الحسابات عقب خصم الرسوم القابلة للاسترجاع والتخفيضات التجارية وغيرها من العناصر المماثلة من:[1]

- السلع أو الأصول أو الممتلكات المكتسبة عن طريق الشراء ⟵ تكلفة الشراء

- السلع أو الأصول أو الممتلكات المكتسبة كمساهمات عينية ⟵ قيمة الأسهم (عدد الأسهم X القيمة الاسمية للسهم.

- السلع أو الأصول أو الممتلكات المستلمة مجانا ⟵ قيمتها الحقيقية عند تاريخ دخولها (القيمة السوقية عند تاريخ الاستلام).

- السلع أو الأصول أو الممتلكات المستلمة عن طريق التبادل ⟵ إذا كانت مماثلة تقيم بالقيمة الحقيقية للسلع المقدمة أما إذا كانت غير مماثلة فتقيم بالقيم السوقية.

أما بالنسبة للموجودات أو الخدمات المنتجة من قبل المنشأة نفسها فتقيم بتكلفة إنتاجها.

- **مبدأ الحيطة والحذر:**

القاعدة الذهبية لهذا المبدأ تقضي بعدم أخذ المؤسسة في الحسبان أية إيرادات متوقعة سوف تحدث مستقبلا، مع الاحتياط والأخذ في الحسبان للأعباء والخسائر التي قد تتحملها أيضا، كما يجب أن لا يؤدي تطبيق هذا المبدأ إلى تكوين احتياطات خفية أو مؤونات مبالغ فيها، أي عدم المبالغة في تقييم الأصول وعدم التقليل من قيمة الخصوم، كما نصت عليه المادة 14 من المرسوم التنفيذي 08-156. والأهم في هذا المبدأ هو مراعاة الحيطة والحذر عند إعداد التقديرات ضمن شروط الشك.[2]

- **مبدأ عدم المقاصة:**

يقوم هذا المبدأ على عدم جواز القيام بالمقاصة بين حسابات كل من أصول وخصوم المؤسسة، أو حسابات إيراداتها وأعبائها، وهذا بهدف إظهار نتيجة أعمال المؤسسة بشكل صادق من خلال المعالجة السليمة

1 أحمد طرطار، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 106.

2 ج. بن ذهيبة، وآخرون، جيد جدا في التسيير المحاسبي و المالي، دار أم الكتاب للنشر و التوزيع، مستغانم، 2012، ص09.

والصحيحة والكاملة لكل العمليات والأحداث التي وقعت، دون اختصارها، وهو ما نصت عليه المادة 15 من القانون 07-11.

3. **المبادئ المتعلقة بالاتصال:**

- **مبدأ الإفصاح عن المعلومة الجيدة:**

أقرته المادة 11 من المرسوم 08-156، ويطلق عليه أيضا مبدأ الأهمية النسبية، حيث بمقتضاه يجب أن تبرز الكشوف المالية كل معلومة مهمة من شأنها أن تخدم أو تؤثر على حكم وقرار مستعملها اتجاه المؤسسة أو الكيان، فيجب أن تعكس الصورة الصادقة للكشوف المالية معرفة المسيرين للأهمية النسبية للمعلومات عند تسجيلها تبعا للأحداث التي قامت بها المؤسسة.

- **مبدأ الصورة الصادقة:**

حسب المادة 19 من المرسوم التنفيذي 08-156، يجب أن تستجيب الكشوف المالية بطبيعتها ونوعيتها وضمن احترام المبادئ والقواعد المحاسبية إلى هدف واحد، وهو إعطاء صورة صادقة بمنح معلومات مناسبة عن

الوضعية المالية ونجاعة الكيان، وفي حالة العكس أي أن تطبيق القواعد المحاسبية غير ملائم لتقدم صورة صادقة عن الكيان، يجب الإشارة إلى أسباب ذلك في الملحق. كما حثت المادة 10 من القانون 07-11 على أنه «المحاسبة يجب أن تستوفي الانتظام والمصداقية والشفافية المرتبطة بمسك ومعالجة ومراقبة عرض المعلومات».[1]

- **مبدأ ثبات الطرق المحاسبية:**

يقوم هذا المبدأ على ضرورة التزام المؤسسة بإتباع مبدأ واحد أو طريقة واحدة في إعداد القوائم المالية، لا تغيرها من فترة إلى أخرى، ومن نتائجه أنه يؤدي إلى سهولة إجراء المقارنات بين مختلف الدورات المحاسبية أو المالية. وقد نصت على هذا المبدأ، المادة 15 من المرسوم التنفيذي 08- 156.

- **مبدأ تغليب الواقع المالي والاقتصادي على الظاهر القانوني:**

حسب المادة 18 من المرسوم التنفيذي 08-156، تقيد العمليات في المحاسبة وتعرض ضمن كشوف مالية طبقا لطبيعتها ولواقعها المالي والاقتصادي دون التمسك فقط بمظهرها القانوني، وهو مبدأ تفضيل أثناء المعالجة المحاسبية للأحداث الاقتصادية.[2]

ثانيا: امتيازات تطبيقه

يسوق هذا النظام المحاسبي المالي الجديد مجموعة من الامتيازات يمكن حصرها في الآتي:

- يقترح حلولا تقنية للتسجيل المحاسبي للعمليات أو المعاملات التي لم يعالجها المخطط الوطني المحاسبي PCN.

1 لجنة النشر لمنشورات الصفحات الزرقاء العالمية، مرجع سبق ذكره، ص11.

2 أحمد طرطار، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 119- 120.

- يزيد من الشفافية والثقة في الحسابات والمعلومات المالية التي يقدمها والتي تخص المؤسسة، مما يزيد من مصداقيتها أمام متعامليها.

- يقوي من جودة الاتصالات مع الأطراف المهتمة بالمعلومة المالية وهذا الأمر يؤدي إلى تحسين التنظيم الداخلي للمؤسسة.

- بفضل ضمان هذا النظام المحاسبي المالي لمقروئية أفضل للحسابات من طرف المحللين الماليين والمستثمرين، خاصة باستحداثه للتسجيلات والتفسيرات في الملحقات الخاصة بالكشوف المالية، فإنه يشجع أكثر ويدعم الاستثمار، ويكون محفز الإنشاء وتفعيل الأسواق المالية وتنشيطها.

- يحسن المحفظة المالية للبنوك من خلال إنتاج المؤسسات لحالات مالية أكثر شفافية.

- يسهل عمل الرقابة على الحسابات، التي تستند في ظله على مفاهيم وقواعد محددة بوضوح.

- يفرض على المؤسسات التقارب والتوافق مع معايير المحاسبة الدولية المعترف بها، في ظل سعي أغلب الدول لاعتمادها، من أجل زيادة وتحسين عنصر الشفافية، وتشجيع الاستثمارات المالية والإنتاجية.

- يشجع ويحفز على الدخول إلى أسواق المال (البورصات) الدولية أو يفسح المجال لذلك.

- تحسين جودة المعلومات المحاسبية المالية التي ينتجها النظام المحاسبي المالي، لأنها مستندة إلى المعايير الدولية، الأمر الذي يرفع من كفاءة أداء الإدارة بالوصول إلى معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات.

المبحث الثاني: الفساد المالي في المؤسسة

يتناول هذا المبحث بداية تعريف ماهية الفساد في المطلب الأول من خلال تعريفه في اللغة وفي الإصلاح الوضعي فقها وتشريعا ومن منظور المنظمات والهيئات الدولية و أسباب ظهوره، ثم بيان المعاني الفساد ومدلولاته في القرآن الكريم والسنة النبوية، وأخيرا المقارنة بين التعريفين القانوني والشرعي للفساد.

أما المطلب الثاني من هذا المبحث فقد تضمن أبعاد الفساد المالي و أشكاله نشأة الفساد والجذور التاريخية له ابتداء من الحضارات القديمة ووصولا إلى العصر الحديث بل و إبراز تطوراته اليوم على المستوى الوطني و الإقليمي و الدولي مع بيان مختلف الجهود المبذولة لأجل الوقاية منه ومكافحته من طرف هذه المستويات الثلاثة.

أما المطلب الثالث فقد تضمن أثار الفساد المالي وآليات معالجته وواقع و أهم قضايا الفساد في الجزائر (2003-2015)،وكذلك أهم قضايا الفساد التي مست المؤسسات الجزائرية وأهم الهيئات المخصصة لمكافحة الفساد في الجزائر.

المطلب الأول: مفهوم الفساد وأسباب ظهوره

أولا: مفهوم الفساد

الفساد لغة: يعني خيانة الأمانة و البعد عن الاستقامة أو الفضيلة أو المبادئ الأخلاقية و التحريض على الخطأ باستخدام وسائل غير سليمة أو غير قانونية و البعد عما هو أصلي أو نقي وصحيح، أو أخذ المال ظلما أو التلف و العطب أو الجدب و القحط أو القتل واغتصاب المال.

الفساد اصطلاحا: تتعدد تعاريف الفساد بتعدد أنواعه إلا أن التعريف المعتمد في جميع الكتابات قدم من قبل البنك الدولي الذي عرف الفساد على أنه سوء استغلال السلطة العامة من أجل الحصول على مكاسب خاصة.

كما أنه يعني خيانة الأمانة والبعد عن الاستقامة أو الفضيلة أو المبادئ الأخلاقية والتحريض على الخطأ باستخدام وسائل غير سليمة أو غير قانونية والبعد عما هو أصلي أو نقي وصحيح.[1]

أما بخصوص معنى الفساد في اللغات الأجنبية الأخرى، وعلى رأسها اللغة الفرنسية واللغة الإنجليزية، فإن الأمر لا يختلف كثيرا، ففي اللغة الفرنسية مثلا فإن لفظ الفساد تتعدد معانيه وتختلف دلالاته باختلاف استعمالاته ومن ذلك:

ورود لفظ الفساد بمعنى وسيلة لرشوة قاض أو حاكم (Un Moyen De Corromper Juge)، أو ترد بمعني تحريف لنص أو لعقد (contrat du Dénaturation) أو (Changement Vicieux dans les textes). وترد أيضا بمعنى تشويه للحقيقة (Dépravation de la Vérité).

1 هاشم الشمري، وآخرون، الفساد الإداري والمالي و أثاره الاقتصادية، دار اليازوردي العلمية، عمان، الأردن، ط1 2011، ص 18.

كما يرد لفظ الفساد بمعنى الظلم الواضح البين (Injustice)، أو التخريب والتدمير والتلف والإبادة (Destruction)، أو بمعنى الجور والاضطهاد (Oppression)، أو الانحلال والتعفن (putréfaction)كما قد يعني الفساد السرقة والاختلاس (volerie)، والابتزاز (extorsion)، والإسراف والتبذير (extravagance)، أو خرق القوانين (Violation des Lois)، أو اغتصاب السلطة (Tyrannie).

ويقصد بالفساد في قاموس OXFORD: تدهور القيم الأخلاقية (Immoral) في المجتمع أو في دماغ الفرد، كما يقصد به تضييع الأمانة والغش (Dishonesty) وذلك بسبب استعمال الرشوة (Because of Taking Bribes)

تعريف الفساد من منظور فقهي:

ويشمل ذلك تعريف الفساد في مختلف الإصلاحات القانونية، الإدارية، الاجتماعية، الأخلاقية والاقتصادية .

1. **الفساد في الاصطلاح القانوني:** اهتم فقهاء القانون بظاهرة الفساد اهتماما كبيرا، ويظهر ذلك من خلال العدد الكبير من المفاهيم التي رصدوها في هذا المجال ومن بينها:

أن الفساد هو: " استخدام السلطة العامة من أجل كسب أو ربح شخص، أو من أجل تحقيق هيبة أو مكانة اجتماعية، أو من أجل تحقيق منفعة لجماعة، أو طبقة ما بالطريقة التي يترتب عليها خرق القانون، أو مخالفة التشريع ومعايير السلوك الأخلاقي"، على أن يكون ذلك مقرونا بهدف أو غرض معين وبذلك يتضمن الفساد: "انتهاكا للواجب العام، وانحرافا عن السلوك القويم وعن المعايير الأخلاقية في التعامل"، وقريبا من هذا قيل بأنه:" إساءة استعمال السلطة من قبل شخص في وظيفة عامة بهدف تحقيق نفع شخصي، أو فئوي وما إليهما".

فهو "انحراف عن الالتزام بالقواعد القانونية". أو هو: " الخروج عن القوانين والأنظمة أو استغلال غيابهما من أجل تحقيق مصالح سياسية أو اقتصادية مالية وتجارية أو اجتماعية لصالح الفرد أو لصالح جماعة معينة للفرد مصالح شخصية معها ". ومنه يمكن القول: بأن للفساد آثار مدمرة على حكم القانون خاصة عندما يطال القضاء وباقي الأجهزة الحساسة في الدولة.

وقيل: "أن الفساد هو الذي يسود في بيئة تساند فيه السياسة العامة للحكومة نظاما بيروقراطيا، وتتم معظم معاملاته في سرية نسبية ولا تفرض عليها جزاءات رسمية، كالرشوة، وتوظيف الأقارب من غير ذوي المؤهلات والخبرات وما إلى ذلك". أو هو: محاولة شخص ما وضع مصالحه الخاصة بصورة محرمة أو غير مشروعة فوق المصلحة العامة أو فوق المثل التي تعهد بخدمتها.

2. **الفساد في الاصطلاح الأخلاقي:** هناك من يرى أن الفساد أزمة أخلاقية وبالتالي يعرف الفساد على أنه" سلوك لا أخلاقي للموظف العام".[1]

ينظر هذا التعريف للفساد من منظور ضيق، حيث أنه سلوك لا أخلاقي للموظف العام يجعله يسعى لتحقيق كسب غير مشروع وذلك باستخدام وضع غير مشروع، وغالبا ما يتسم هذا النوع من الفساد بالسرية، لأنه مرتبط بالجانب الأخلاقي للموظف العام الذي يكون متسترا في العادة.

1 ناصر عبيد الناصر، ظاهرة الفساد، دار الهدى، دمشق، ط1، 2002، ص68.

3. الفساد في الاصطلاح الاقتصادي:

هو: "الانحراف عن الطريق المستقيم بما يتنافى مع الديانات السماوية ومبادئ الأخلاق السوية" أو هو:

"الإخلال بالواجب المهني والأمانة التي يفرضها العمل الوظيفي، وسوء استخدام المنصب العام لغايات شخصية".

وهناك من عرفه بأنه: "استغلال أو إهمال للقانون للحصول على مكاسب مادية أو معنوية على حساب الأفراد أو المجتمع" أي محاولة الحصول على مكاسب شخصية على حساب العامة بإهمال للقانون أو استغلاله، أو هو: " كل اعتداء على حق المواطن الذي يضمنه الدين، والقانون الطبيعي، والقانون الإنساني"، أو هو: كل عمل يتضمن سوء استخدام للسلطة العامة لأغراض خاصة، وهو أيضا خروج عن النظام والقانون أو استغلال غيابهما وتجاوز السياسة والأهداف المعلنة والمعتمدة من قبل السلطة السياسية وغيرهما من المؤسسات الشرعية وذلك بغية تحقيق منفعة شخصية سواء أكانت سياسية أم اجتماعية أم مالية للفرد أم للجماعة".

موقف المشرع الجزائري من تعريف الفساد :

أما عن تعريف الفساد في ضوء القانون الجزائري فإن المشرع قد نص في القانون رقم 01 / 06 المؤرخ في: 20 فيفري 2006م والمتعلق بـ "الوقاية من الفساد ومكافحته" في المادة الثانية الفقرة "أ" منه بقوله " الفساد: كل الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من هذا القانون وبهذا يكون المشرع الجزائري قد أفرد قانونا خاصا يضم في بابه الرابع الجرائم الأربع. التي تعد فسادا وهي: "جرائم الرشوة وما في حكمها، اختلاس الممتلكات والإضرار بها، والاعتداء على المال العام كالجرائم المتعلقة بالصفقات العمومية، والتستر على جرائم الفساد"، فكل ذلك ورد تحت مسمى الفساد، وهذا يعني أن المشرع الجزائري لم يضع تعريفا للفساد وانما أشار إلى بعض صوره ومظاهره معددا بعض التصرفات منها التي لها علاقة بالفساد ومعتبرا إياها على سبيل الحصر من جرائم الفساد المجرمة، بعدما كانت هذه الجرائم مبعثرة وموزعة في قانون العقوبات الجزائري بين المواد 119- 134، حيث ألغتها المادة 71 من القانون رقم 01 / 06 المتعلق بالوقاية من الفساد و أحالت عليها المادة 72 منه بما يقابلها فيه و ذلك في المواد من 25 إلى 35 ، شأنه في ذلك شأن بعض الدول العربية كاليمن مثلا و القانون المصري، وحذا حذوهما كذلك النظام السعودي -كما سلف الذكر- فهو بذلك لم يشر مثلا إلى باقي الصور والمظاهر التي تخرج عن مجال التجريم، وتبقى مباحة رغم خطورتها، كالوساطة والمحسوبية، والمكافأة اللاصقة وغيرها.[1]

مفهوم الفساد المالي:

يعرف الفساد المالي على أنه ظاهرة عالمية واسعة الانتشار ذات جذور عميقة تأخذ أبعادا واسعة وتتداخل فيها عدة عوامل، فهي تعترض عملية التطور والبناء في المجتمعات والبلدان على المستويين العام والخاص، لأنها تهدف إلى تغليب المصلحة الفردية على المصالح العامة بطرق غير مشروعة، وأصبحت تهدد جميع مجالات الحياة ولا يمكن القضاء عليها إلا من خلال تضافر كافة الجهود الرامية إلى تجفيف منابعها

1 أحسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجزائي الخاص، دار هومة، الجزائر،ط12، 2012، ج2، ص50.

وتشخيص مسبباتها ومحاولة علاجها بصورة جذرية. فقد عرف الفساد المالي بأنه "تلك الانحرافات المالية المبنية على مخالفة القوانين والأنظمة ومختلف الأحكام المعتمدة في أي مؤسسة أو تنظيم كالاختلاسات، التهرب الضريبي.

ويقصد به ذلك السلوك غير القانوني المتمثل في هدر المال العام وأعمال السمسرة في المشاريع وتجارة السلاح.

كما تم تعريفه كذلك: هو عبارة عن مجموعة من المخالفات السلبية التي يرتكبها الفرد الموظف عند إنجاز المعاملات المالية، سواء ما يرتبط منها بالمصلحة العامة أو بمصلحة المواطنين الذين يتعاملون مع المؤسسة.

ثانيا: أسباب ظهور الفساد المالي:

لا يمكن معالجة الظواهر السلبية التي تعاني منها المجتمعات ما لم يتم تشخيص أسبابها ودوافع ظهورها، وقد حدد البنك الدولي world Bank مجموعة من الأسباب لظهور الفساد المالي، أبرزها ما يأتي:

- تهميش دور المؤسسات الرقابية، وقد تكون تعاني من الفساد هي نفسها.
- وجود البيروقراطية في مؤسسات الدولة.
- حصول فراغ في السلطة السياسية نتائج عن الصراع من أجل السيطرة على مؤسسات الدولة.
- ضعف مؤسسات المجتمع المدني وتهميش دورها.
- توفر البيئة الاجتماعية والسياسية الملائمة لظهور الفساد.

المطلب الثاني: أبعاد الفساد المالي وأشكاله

أولا: أبعاد الفساد المالي

إضافة إلى ما تقدم، يمكن تحديد ثلاثة أبعاد للفساد المالي وهي:

- **البعد السياسي**: تتمثل أسباب الفساد المالي في الإرادة السياسية الضعيفة التي تتعايش مع الفساد، ولا تمتلك المبادرات لمكافحته، فإنها حتى وإن أعلنت عن إصلاحات، فإنها تبقى من قبيل العبث، ويصبح من ثم وجود المصلحين بلا معنى، فإن مواجهة الفساد ستقتصر على الشكل ليس إلا، وأن غياب الإرادة السياسية يؤدي إلى غياب دولة المؤسسات السياسية والقانونية والدستورية، وعند هذا المستوى تظهر حالة غياب الحافز الذاتي لمحاربة الفساد تحت وطأة التهديد بالقتل والاختطاف والتهميش والإقصاء الوظيفي. كما تتعطل إلى حد بعيد آليات الرقابة في الدولة، حيث أن الحكومة لا تحاسب الإدارة مع علمها بالفساد المستشري في أوصالها، وأن يد القضاء لا تطول المسئولين في الدولة مهما قيل أو عرف أو شاع عنهم، وأن هيئات الرقابة تكون معطلة إما يفعل شدة الفساد الذي يتجاوز في أبعاده قدرتها أو أعراض الفساد بدأت تصيب هياكلها.[1]
- **البعد الاقتصادي:** يتمثل في البطالة وتدني الرواتب والأجور، وتباين الدخول بشكل كبير، وانخفاض مستوى المعيشة بشكل عام، فضلا عن غياب الفعالية الاقتصادية في الدولة وكثرت الصفقات التجارية المشبوهة أو الناتجة عن عمليات السمسرة.

1 هاشم الشمري، مرجع سابق ذكره، ص 47.

- **البعد الاجتماعي:** يتجلى عندما يصبح لكل شيء ثمن يقاس به، وعندما يصبح القيام بواجب وظيفي معين ثمن، ولإجراء معاملة مع إدارات الدولة ثمن، والتصريف أعمال الحكم ثمن، فإن الفساد قد أضحى في حياتنا العامة من صلب ثقافة المجتمع يصعب علاجه فالفساد لا ينتج إلا مزيجا من الفساد، والفاسد لا يرى في الفساد عيا، وهذا يشكل الفساد طوقا يحتاج لمن يكمره.

ثانيا: أشكال الفساد المالي

1- **الإسراف ونهب المال العام و العدوان عليه:** يتم هذا الشكل من خلال فر وتبديد الثروة العامة بشكل سري دون وجه حق، والتي تتمثل يمنح الإعفاءات الضريبية والجمركية أو تراخيص للشركات دون وجه حق لغرض تحقيق مصالح متبادلة على حساب المال العام، أو يكون ممن خلال استخدام المال العام تحت ذريعة المساعدات أو تهريب النفط وتمرير السلع عبر منافذ السوق السوداء وغيرها من المسميات التي تتم بطريقة مخالفة للقواعد والأحكام المالية.

2- **تهريب الأموال:** يمثل أحد مظاهر الفساد المالي التي تحدث عندما يتم الاستيلاء على الأموال بطريقة غير شرعية من قبل بعض المسئولين الكبار، وذلك من خلال استخدام نفوذه وصلاحياته بموجب القانون والقيام بتحويلها إلى الخارج.

3- **تبيض الأموال:** إن عمليات تبييض (غسيل الأموال تمثل ظاهرة خطيرة عالميا كما تمثل جريمة هدفها الأساسي يتعلق بتخيير هوية الأموال بطريقة غير مشروعة وفحواها يتعلق يطمس مصادر الأموال المكتسبة لجعل تلك الأموال شرعية نظيفة (تحويل الأموال الفترة إلى أموال شرعية) أي اللجوء إلى مصدر الحصول عليها كان غير شرعي، فأهم مصادرها تكون إما غش مالي أو احتيال مالي، اختلاس، ابتزاز...الخ.

4- **مخالفة القواعد والأحكام المالية والقانونية** : يكون ذلك من خلال الافتقار إلى النزاهة | والشفافية في التصرفات المالية، وتحدث عندما تكون هناك علاقات عاطفية أو اجتماعية بين المسؤولين الكبار وأشخاص آخرين متمثلين بأقربائهم أو أولادهم فيتم إحالة الصفقات المالية والمشاريع لهم بهدف الحصول على الأموال وليس تنفيذا للصفقة أو غيرها.

5- **الرشوة:** وتتمثل في رد الموظف بميزة غير مستحقة له أو عرضها عليه أو منحه إياها بشكل مباشر أو غير مباشر سواء لصالح شخص آخر لكي يقوم الموظف بفعل ما أو الامتناع عن القيام بفعل ما لدي أدائه واجباته الرسمية.[1]

6- **إدارة الأرباح لمصلحة الإدارة التنفيذية:** التي تسمى بالإدارة الفاسدة للأرباح، وتتمثل بمحاولات الإدارة لتظليل الأرباح المفصح عنها، وذلك بسبب المرونة بالمعايير المعمول بها من خلال استخدام أساليب محامية معينة، مثل تعجيل أو تأجيل الاعتراف ببعض المصروفات، والقيام بتمهيد الدخل وغيرها من الأساليب الأخرى بهدف تحقيق مصالح خاصة أو التأثير على العلاقات التعاقدية بين الإدارة والمالكين.

[1] محمد أحمد درويش، الفساد مصادره نتائجه مكافحته، عالم الكتاب، القاهرة، 2001، ص 20

7- **اختلاس الأصول**: يقصد به عملية التصرف بالأصول المملوكة للوحدة الاقتصادية بطرق مخالفة للأحكام المالية، مثل سرقة التقنية الموجودة في الصندوق أو البنك، وكذلك عدم تسجيل الديون المحصلة من المدينين في السجلات، فيتم اختلاس المبلغ مباشرة واعتبار ذلك المبلغ دينا معدوما بعد مضي فترة من الزمن، وتنتشر هذه الحالات نتيجة الضعف الحاصل في تعلم المعلومات المحاسبية للوحدة، وضعف تنور أجهزة الرقابة الداخلية في مكافحة مثل هذه الحالات التي تمثل الفساد المالي بعينه.

8- **الغش**: يعرف على أنه تقديم معلومات عطلة ذات أهمية نسبية بشكل مقصود، وينتج عنه أضرارا مادية للمستخدم الذي يعتمد عليها، ويوجد هناك مجالين للغش هما:

- التلاعب بالبيانات والقوائم المالية
- الفساد والتلاعب بالموجودات وملكيتها، وبناءا على ما سبق يمكن القول: بأن الغش هو المعنى الأوسع للجرائم والمخالفات التي يتم ارتكابها بشكل معتمد لتحقيق أغراض ومصالح شخصية على حساب الآخرين.

9- **أعمال السيرة**: تتضمن عمليات التلاعب في سوق الصرف مثل تجارة العملة وسوق المال الخاصة بالأسهم والسندات وبعض الأعمال التي تصدر عن شركات السمسرة كقيامها بإصدار أسهم بدون أن تكون لها أصول، وكذلك المضاربة غير المشروعة التي تستهدف التأثير على أسعار الأسهم أو إطلاق الشائعات والتعاملات الخفية واستخدام معلومات سرية لإتمام صفقات أدت إلى تحقيق أرباح طائلة.

10 - **تجارة السلاح** : تعد من الصفقات التي يترافق معها كم كبير من الفساد المالي والتي تنجز من خلال مافيات منظمة عبر صفقات وهمية أو مشبوهة، والجديد من هذا الصدد بروز ظاهرة في تجارة الحروب التي تظهر العلاقة المشبوهة ما بين الصناعات العسكرية والبيوت المالية والمؤسسات الإعلامية وشركات المقاولات في الولايات المتحدة الأمريكية. وبتفاعل الفساد مع المال ينتج ما يسميه (بالفساد الاقتصادي) الذي جاء الاهتمام به متأخرا، إذ تم تناوله جنب إلى جنب مع موضوع التنمية بشكل عام والفقر بشكل خاص.

11 - **المتاجرة من خلال الوظيفة:** كأن يقوم الموظف العام يأخذ رسوم مقابل خدمة تقدمها الدولة للمواطنين مجانا، أو يزيد على الرسم المقرر للحصول على الأرباح، وتسمى هذه الحالة قانونيا (الغصب)، وهو أحد الموظف ما ليس حقه أو حق الجهة التي يعمل بها.

12 -**التزييف والتزوير في العملة وبطاقات الائتمان**: وقد يتم ذلك من خلال التسوق عبر شبكة الانترن ... إلخ.[1]

1 هاشم الشمري، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 30، 31، 32.

المطلب الثالث: أثار الفساد المالي وآليات معالجته

أولا: أثار الفساد المالي:

تختلف آثار ونتائج الفساد المالي من بلد إلى آخر، إلا أن هناك آثارا واحدة في جميع الدول بغض النظر عن مستوى هذه الآثار ونتائجها ويمكن إجمال هذه الآثار كالآتي:

1. **إعاقة عملية التنمية المستدامة:** يعتبر الفساد المالي من أهم معوقات التنمية المستدامة والأداء الحكومي الجيد وخاصة في دول العالم الثالث حين يعطل الخطوات المرسومة لإصلاح المؤسسات الحكومية، كما يعطل الإجراءات التي تحقق الأهداف الموضوعة أساسا.

وقد أثبتت إحدى الدراسات الحديثة لقرابة 150 مسؤولا حكوميا رئيسيا من 60 دولة شامية حول معوقات التنمية فيها أن الفساد الإداري والمالي هو أكبر معوقات التنمية في هذه الدول.

يضاف إلى ذلك أن الفساد المالي يؤدي بالتالي إلى الانحراف عن الهدف العام واستبداله بتحقيق أهداف شخصية تعني الفرد بدلا من الحرص على تحقيق الأهداف والمصلحة العامة في المجتمع.

وعلى مستوى العالم العربي يعتبر الفساد المالي أحد المعوقات الأساسية للتنمية، وخاصة الدول العربية المتلقية للإعانات الدولية حيث تشهد معظم هذه الدول حوارا ساخنا بينها وبين الجهات المانحة حول الفساد بمعنى أن المنح المقدمة من منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وبرنامج المساعدات الأمريكية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي بدأت كلها ترتبط بمسالة إصلاح الأجهزة الإدارية للدول وأول مؤشر على الإصلاح هو تقليص نسبة الفساد المالي فيها.

وقد أثبتت التطبيقات العملية أن الدول المتقدمة تساهم في نشر الفساد المالي في الدول النامية لكون الرشوة جزء من ثقافة وقوانين هذه الدول حيث نجد أن معظم الدول الأوربية تعتبر الرشوة التي تنفع للمسؤولين خارج هذه الدول بمثابة مصروفات تقوم بخصمها من الضرائب التي تدفعها الشركات والأفراد للحكومة، وهو ما يعني أن حكومات الدول الأوروبية تدعم الرشوة وتغذي الفساد في الدول النامية، وإن كانت بعض الدول المتقدمة التي اتجهت حديثا إلى تصحيح هذا الوضع حيث قامت دول منظمات التعاون الاقتصادي والتنمية بتوقيع اتفاقية تجرم تقيم رشوة للمسؤولين في الدول النامية الإبرام الصفقات.

2. **الحد من فرص الإصلاح المالى:**

تدور برامج الإصلاح الإداري للحد من الفساد المالي حول عدة موضوعات أهمها:

اختيار أكفا القيادات الإدارية وفق معايير الكفاءة والجدارة، وتدريب الموظفين، ومراجعة الهياكل التنظيمية والوظيفية للأجهزة الإدارية، وتعديل هياكل الرواتب، وتخفيف حدة المركزية الإدارية، وتطوير أنظمة إدارة المعلوماتية أو تطبيق سياسات وأنظمة متطورة للأفراد، والالتزام بأخلاقيات الوظيفة والمساواة بين الموظفين في الحقوق والأعباء، وتطوير أساليب الرقابة الإدارية والمالية، واستحداث نظم موضوعية لتقييم الأداء الوظيفي، والمساءلة السريعة الكبار المسؤولين الذين يثبت تورطهم في قضية الفساد، والحد من تدخل الدولة

ولعل من الأمور المتفق عليها أن الفساد الإداري والمالي من شأنه أن يلحق الأضرار بجهود الإصلاح الإداري، فبعض أشكال الفساد الإداري والمالي كانت لعدم المساواة بين الموظفين واستمرار سوء استغلال السلطة وطول وتعقد الإجراءات الإدارية والقضائية وانعدام أو ضعف الأخلاق الوظيفية للعمل الحكومي وغياب مفهوم المسالة وكل ذلك أدى إلى التشكيك في دور الدولة والقانون.

ومن هنا تحاول النفقات المتورطة في الفساد المالي إيجاد الذرائع الوقوف في وجه الإصلاحات الإدارية والمالية للمحافظة على الامتيازات المكتبة واعتبار الأموال العامة وسيلة للنهب والثراء غير المشروع في الوقت الذي تزداد مديونيات الدول وتدني مستوى الدخل للمواطنين عامة و الموظفين العموميين خاصة، و توسيع الفجوة بين الأغنياء و الفقراء.[1]

3. **إلحاق الضرر بالاقتصاد الوطني:** يقود الفساد المالي والإداري إلى انهيار اقتصادي كبير وإلى العديد من النتائج السلبية على التنمية الاقتصادية نذكر منها:

أ- الفشل في جذب الاستثمارات الخارجية، وهروب رؤوس الأموال المحلية، فالفساد يتعارض مع وجود بيئة تنافسية حرة والتي تشكل شرطا أساسيا لجذب الاستثمارات المحلية والخارجية على حد سواء، مما يؤدي إلى ضعف عام في توفير فرص العمل ويوسع ظاهرة البطالة والفقر.

ب- تدني مستوى الإنتاج والأداء كما وكيفا و رفع كلفة تأدية الخدمات العامة.

ت-هدر الموارد بسبب تداخل المصالح الشخصية في المشاريع التنموية العامة، والكلفة المادية الكبيرة للفساد على الخزينة العامة كنتيجة لهدر الإيرادات العامة.

ث-الفشل في الحصول على المساعدات الأجنبية، كنتيجة لسوء سمعة النظام السياسي.

ج- هجرة الكفاءات والخبرات والمؤهلات للعمل في الشركات الخاصة أو البلاد الغنية المجاورة نظرا لغياب التقدير وبروز المحسوبية والمحاباة في شغل المناصب العامة.

بناء على ذلك يمكن القول بأن كثير من الدراسات النظرية والتطبيقية تشير بان الفساد الإداري والمالي له آثار سلبية على النمو الاقتصادي، حيث أن خفض معدلات الاستثمار ومن ثم خفض حجم الطلب الكلي الذي يؤدي إلى تخفيض معدل الاقتصاد.

4. **المساس بالأوضاع الاجتماعية:**

أ- يؤدي الفساد إلى ضرب القيم الأخلاقية والى الإحباط وانتشار اللامبالاة والسلبية بين أفراد المجتمع.

ب- بروز التعصب والتطرف في الآراء وانتشار الجريمة كرد فعل لانهيار القيم وعدم تكافؤ الفرص.

ت- يؤدي إلى عدم المهنية وفقدان قيمة العمل والتقبل النفسي لفكرة التفريط في معايير أداء الواجب الوظيفي والرقابي وتراجع الاهتمام بالحق العام.

1 نواف سالم كنعان، الفساد الإداري والمالي: أسبابه، أثاره، وسائل مكافحته، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، كلية القانون، العدد 33، 2008 ، ص ص117- 119.

ث- الشعور بالظلم، لدي الغالبية، مما يؤدي إلى الاحتقان الاجتماعي وانتشار الحق بين شرائح المجتمع وانتشار الفقر وزيادة حجم المجموعات المهمشة والمتضررة وبشكل خاص النساء والأطفال والشباب له، فهو بذلك يؤدي إلى توسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء فتراكم الثروة الوطنية لدى الأقلية بحيث تتشكل طبقتان في المجتمع والطبقة الغنية والفقيرة، فيحين تموت الطبقة الوسطى حاملة التنمية، وهذا الأثر ينمو بين عدة أطراف أهمها:

ج- - تراجع مستويات المعيشة يؤدي إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي وهذا الأمر يساعد على تراجع المستويات المعيشية.

ح- قد يتهرب الأغنياء من الضرائب ويمارسون سبلا ملتوية للتهرب من الرشوة، وهذا يساعد

خ- على تعميق الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

د- يؤدي الفساد إلى زيادة كلفة الخدمات الحكومية، مثل :التعليم والسكن وغيرها من الخدمات

ذ- الأساسية، وهذا بدوره يقلل من حجم هذه الخدمات وجودتها مما ينعكس سلبا على الفئات الأكثر حاجة إلى هذه الخدمات.[1]

ر- التأثير على النظام السياسي: يترك الفساد آثارا سلبية على النظام السياسي للدولة برمته سواء من حيث شرعيته أو استقراره أو سمعته، وذلك كما يلي: أ- يؤثر على مدى تمتع النظام الديمقراطي وقدرته على احترام حقوق المواطنين الأساسية وفي مقدمتها الحق في المساواة وتكافؤ الفرص وحرية الوصول إلى المعلومات وحرية الإعلام، كما يحد من شفافية النظام وانفتاحه. ب- يؤدي إلى حالة يتم فيها اتخاذ القرارات حتى المصيرية منها طبقا للمصالح الشخصية ودون مراعاة للمصلحة العامة، حيث يفرز الفساد هنا اتحادا لا أخلاقيا ما بين القوى الفاسدة في السلطة ورجال الأعمال والأموال لحماية مصالح كلا منهما ويسد الطريق أمام القوى النظيفة الراغبة في الإصلاح والتغيير والتطوير.

ج- يقود إلى الصراعات الكبيرة إذا ما تعارضت المصالح بين مجموعات مختلفة. د يؤدي إلى خلق جو من النفاق السياسي كنتيجة لشراء اللواءات السياسية.

ز- اثر الفساد على القيم الأخلاقية للمجتمع: عندما يصبح الفساد منتشرة بكثرة يكون من الصعب إصلاحه، ولهذا يتحول إلى سلوك عادي ومتعارف عليه لدى مجتمع تغيرت أولوياته الأخلاقية فيقدم الفساد عليها، وبذلا من أن يقاومه الأفراد فإنه يتغاضون عنه، بل يساهمون فيه في بعض الأحيان، مما يزيد في انتشاره في باقي المستويات ، وبالتالي حلول النقمة التي تتكون بين الأفراد نتيجة عموم وانتشار مظاهر الفساد بينهم من رشوة وتحيز ومحاباة وبيروقراطية وغيرها من المظاهر خاصة عندما تطال القضاء والسلطة القضائية، مما

1 فارس رشيد البياتي ،الفساد المالي والإداري في المؤسسات الإنتاجية 2010 .، ص 52 ، والخدماتية، معالجات نظرية وتطبيقية بطريقة الأنظمة التكاملية، عمان ، الأردن، ط1، 2010.

يشكل احتقانا وتشوها اجتماعيا خطيرا، مما يعمل على انتشار وذيوع قيم الفساد وانعدام قيم الأخلاق والواجب المهني وروح المسؤولية.[1]

ثانيا: واقع وأهم قضايا الفساد في الجزائر (2003-2015):

واقع الفساد في الجزائر: تشهد الجزائر في السنوات الأخيرة قضايا متعددة لها علاقة بالفساد، تجلت في تورط مسئولين كبار في فضائح اختلاس مليارات الدولارات، تزامن هذا الواقع مع ارتفاع أسعار البترول بداية من سنة 2000، و تبني الحكومة الجزائرية جملة من البرامج التنموية الاقتصادية (شهدت الفترة الممتدة من 2001 - 2014 ثلاث برامج تنموية) مخصصة لها غلاف مالي ضخم قدر بحوالي 30440 مليار دينار جزائري، حولت الجزائر إلى ورشة مفتوحة للمشاريع الكبرى، وفي نفس الوقت حولتها إلى مملكة للفساد بمختلف أشكاله (رشوة، نصب للمال العام، صفقات مشبوهة ... إلخ)، تكبدت الجزائر من جرائه قرابة 30 مليار دولار بين عامي 2000 و 2010، فمنذ سنة 2003 انفجرت العديد من قضايا الفساد بدأ بقضية مجمع الخليفة لتليها قضية الفساد في قطاع الأشغال العمومية (خاصة قضية الطريق السيار شرق - غرب) وقضية سوناطراك.

استنادا لتقارير المنظمات الدولية، نجد ضمن مؤشرات الفساد: مؤشر المخاطرة الدولية للفساد، ومؤشر الأعمال الدولية، ومؤشر منظمة الشفافية الدولية الذي يدعى بمؤشر الفساد للدول المصدرة، ويعكس المؤشر الأخير مدى وجود الفساد بتدرجه من الصفر (0) إلى عشرة (10)، حيث الصفر يعبر عن سيطرة الفساد بشكل كلي، وتمثل الدرجة العاشرة وضعية الخلو من الفساد. استناد هذا المؤشر في تركيبته على طرح مجموعة من الأسئلة وجهت إلى إطارات المؤسسات في أكثر من 133 دولة بالنسبة لسنة 2003، وتم تحيين الدراسية في سنة 2004 على 146 دولة، علما أنها بدأت ب 50 دولة سنة 231995، وذلك للكشف عن حالة الفساد.[2]

جدول رقم (I. 1): تطور مؤشر الفساد في الجزائر خلال الفترة (2003-2015)

السنة	الترتيب	عدد الدول بالدراسة	نقاط المؤشر
2003	88	133	2,6
2004	97	146	2 ,7
2005	97	158	2,8
2006	84	163	3,1
2007	99	180	3
2008	92	180	3,2
2009	111	180	2,8

1 احمد محمد نهار أبو سويلم، مكافحة الفساد، دار الفكر، الأردن، ط1، 2010 ، ص 91 .

2 كريم نعمة، مكانة الدول العربية في المؤشرات العالمية، الموقع: WWW. Uluminsania. Net

2010	105	178	2,9
2011	112	183	2,9
2012	105	176	3,4
2013	94	177	3,6
2014	100	177	3,6
2015	88	167	3,6

المصدر: http://www.transparency.org/news/feature/corruption- perceptions index_2016

يتضح لنا من الجدول إن الجزائر توجد ضمن مجموعه البلدان المتاخره في مجال ضمان الشفافية والحد من الفساد، ففي سنة 2003 تحصلت الجزائر على درجه سيئة قدرت بـ 6،2 و احتلت ألمرتبه 88 من أصل 133 دولة، وهذا راجع إلى تفشي الرشوة والفساد بمختلف أنواعه، ثم عرفت تحسنا طفيفا في درجة الفساد خلال الفترة الممتدة من 2004-2006 ويرجع ذلك للإجراءات القانونية التي اتخذتها الحكومة الجزائرية على حسب ما تنص عليه اتفاقيه الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وإصدارها للقانون رقم 06/01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، وفي سنة 2007 و2008 حصلت الجزائر على مؤشر درجته تجاوزت رقم 3 من أصل 10، هذه الوضعية سمحت للجزائر من الخروج من القائمة السوداء التي تضم مجموعة البلدان الأكثر فساد في العالم (البلدان التي تتحصل على أقل من 3 درجات من 10)، لتتراجع بشكل كبير بداية من سنة 2009 إلى غاية سنة 2011 حيث أصبحت تترتب من الدول الأكثر فساد في العالم، وتزامنت هذه الوضعية مع انطلاق برنامج دعم النمو الاقتصادي والذي خصص له غلاف مالي تجاوز 386 مليار دولار لدعم عجلة التنمية والتركيز أكثر على الاستثمارات العمومية الضخمة، الأمر الذي أعطى فرصة أكبر لأصحاب النفوذ والسلطة لممارسة مختلف أشكال الفساد.

خلال الفترة الممتدة من سنة 2012 - 2016 استقر مؤشر الفساد عند درجة 3.6 من أصل 10 ومسجلة رتبة 108 من بين 176 دولة في سنة 2016، ما يعني أن الجزائر مازالت تحتل مراتب غير مشرفة من حيث الشفافية والنزاهة، وهو ما يعني في نظر الشركاء الاقتصاديين والمستثمرين المحليين والأجانب أن النظام العام في الجزائر يشجع على الفساد والرشوة وإقصاء المنافسة النزيهة، ويمنع انتقال وتداول المعلومات، ويرجع ذلك إلى عدم فعالية الإصلاحات الحكومية للرفع من مستوى الحكم الراشد والشفافية والنزاهة، وهذه النتائج تتطلب تحرك جدي من قبل الفاعلين للقيام بإصلاحات واسعة على مستوى النظام المالي والمصرفي، وتسيير المال العام والصفقات العمومية، وخلق مناخ ملائم ومحفز للنشاط الاقتصادي والاستثماري.[1]

1 بشرى محمد إسماعيل الصديق، الرقابة المالية العليا في الدول النامية والعولمة بالتطبيق على الجهاز للرقابة والمحاسبة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2007-2008، ص.65

- **أهم قضايا الفساد التي مست المؤسسات الجزائرية:**

الجدول رقم (I-02): أهم قضايا الفساد التي مست المؤسسات الجزائرية.

القضية	السنة	قيمة الخسارة	شرح موجز
بنك الخليفة	2003	1,5مليار دولار مصرح عنها و ما بين 3 إلى 5 مليار دولار حسب المتتبعين.	تورط عدة شخصيات مرموقة ومسؤولين كبار في الدولة، وصدر في حق المؤسس عبد المومن خليفة حكم غيابي سنة 2004 ب 5 سنوات سجن وغرامة 85 مليون دولار لارتكابه مخالفات مصرفية، ثم صدر حكم غيابي جديد في مارس 2008 بالمؤيد، تسلمته الجزائر في ديسمبر 2013 لتنطلق محاكمته من جديد
البنك التجاري والصناعي	2003	13 مليار دينار جزائري	فرار المدير العام إلى فرنسا التي لم تسلمه إلى الجزائر، حكم على المؤسس محمد خروبي بـ 10 سنوات سجن بتهمة التملك غير المشروع واختلاس أموال عمومية.
الصندوق الجزائري الكويتي للاستثمار	2005	30 مليون دولار	أدين بالاختلاس ويوجد مجموعة كبيرة من المتهمين من بينهم المدير العام للصندوق وزوجته اللذان فرا إلى الخارج.
قطاع السكن و العمران	2003	غير معلومة	أثبتت التحقيقات التي أجريت بعد زلزال بومرداس أن البناء غير مطابق لشروط السلامة، أي أن هناك اختلاس الأموال المخصصة للبناء.
الفساد في قطاع الجمارك	2006	غير معلومة	ثم فصل 100 جمركي ورفعت دعاوى قضائية ضد 530 موظف للتورط في العديد من قضايا الفساد، كما عرض 80 ملف على المجلس التأديبي الخاص بالجمارك، وشملت العديد من التحقيقات على عمليات الاستيراد التي يشتبه في تخفيض قيمتها وعمليات أخرى تم تضخيم قيمتها بهدف تبييض الأموال أو تحويل العملة الصعبة للخارج.
قطاع المحروقات	2010و 2013	غير معلومة	عرف هذا القطاع العديد من قضايا الفساد من بينها تلقي رشاوى لمنح الصفقات | والمشتريات وإنجاز مقرات جديد لشركة سوناطراك، تورط في هذه القضايا العديد من كبار المسئولين في الشركة ويتعلق

			الأمر بإبرام صفقات نفطية مشبوهة (صفقات بالتراضي) مع شركاء أجانب كلفت شركة سوناطراك خسائر مادية معتبرة.

المصدر: شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، علوم اقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2011-2012، ص ص 276-279.

أهم الهيئات لمكافحة للفساد المالي في الجزائر:

الجدول رقم (I-03): أهم الهيئات المخصصة لمكافحة الفساد في الجزائر.[1]

الهيئة	التأسيس	الوزارة	أهم المهام
مجلس المحاسبة	1980	هيئة مستقلة	مراقبة كل العمليات المالية للدولة ورقابة كل الأموال العمومية مهما يكن الوضع القانوني لمسيري هذه الأموال أو مستفيديها.
هيئة وسيط الجمهورية.	1996 و تم حلها في سنة 2002.	هيئة مستقلة	تهتم أساسا بالنظر في شكاوي المواطنين والموظفين في حالة تعسف السلطة | التنفيذية، وتقوم بتقديم حلول للمشاكل المطروحة وتحولها إلى السلطات العليا.
الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته	2006	هيئة مستقلة	تهتم باقتراح سياسة شاملة للوقاية من الفساد وتكرس مبادئ دولة الحق والقانون | وتعكس النزاهة والشفافية والمسؤولية في تسيير لمتلكات والأموال العمومية "والمساهمة في تطبيقها.
الديوان المركزي لقمع الفساد	2011	وزارة الدفاع الوطني ووزارة المالية.	أداة عملية في مجال مكافحة كل أشكال المساس بالمال العام وهو هيئة مركزية الضبطية القضائية مكلفة بالبحث وتسجيل المخالفات في إطار قمع الفساد.

المصدر: شعبان فرج، نفس المرجع السابق، ص 289.

1 الشرع مجبد، الرقابة الداخلية ودلالتها في الحد من الفساد المالي، - دراسة تطبيقية في جهات رقابية، مجلة المنصور، الجلد 1، العدد 14، 2010، ص 61.

ثالثا: آليات معالجة الفساد

إن الإصلاحات القانونية، والقضائية جزء لا يتجزء من الإصلاح الاقتصادي الذي يساعد بصورة فعالة في تخفيض فرص الفساد من خلال تقوية الأجهزة المسؤولة عن وضع وتنفيذ السياسات الاقتصادية والمالية ومراجعة الآلية التي من خلالها يتم اختيار القائمين على إدارة الاقتصاد، إن تقوية الجهاز الاقتصادي من خلال الاختيار الدقيق والشفاف للمسؤولين، ويتطلب الإصلاح المالي مراجعة كثيرا من الأنظمة المالية القائمة، لاسيما فيما يتعلق بنظام موازنة البنود التي يوجد بها ثغرات هدر المال العام، على أن يحل موازنة البرامج، والأداء التي أخذت بها اغلب دول العالم لاسيما الدول الصناعية لما فيها من مزايا وآليات للحد من الفساد المالي، فالنظام المالي الذي يضع قواعد صارمة ومعلومة للجميع الإدارة الإنفاق الحكومي يترتب عليه تخفيض نسبة الفساد، لأن النظام المالي السليم والواضح الدقيق وما يطلبه من محاسبة مالية، ويعتبر من الأدوات الأقوى للحد من فرص الفساد واكتشافه ومعاقبته وتركبيه حيث أن هذا النظام يحدد المسؤولية عن إدارة المال العام وبين المصروفات المسموح بها، ويضع شروطا لتقديم التقارير ويعزز من قوة أجهزة التدقيق والمحاسبة ومن أجهزة الرقابة والتحقيق في المخالفات المالية، ولتقوية النظام المالي هناك عدد من الإجراءات ومن أهمها:

- تقوية القدرة على تحديد الأهداف الخاصة بالموارد المالية الدولية، وتأكيد إعادة مركزية الإشراف عليها من قبل وزارة المالية.
- تقوية القدرة على تحديد الأولويات الإستراتيجية للإنفاق العام.
- - تقوية القدرة على تنفيذ المشروعات ووضع التنفيذ البرامج الحكومية التي تترجم تلك الأولويات

الشكل رقم (02.I): يمكن توضيح الترابط والتقاطع بين آليات الفساد المالي بالشكل التالي:

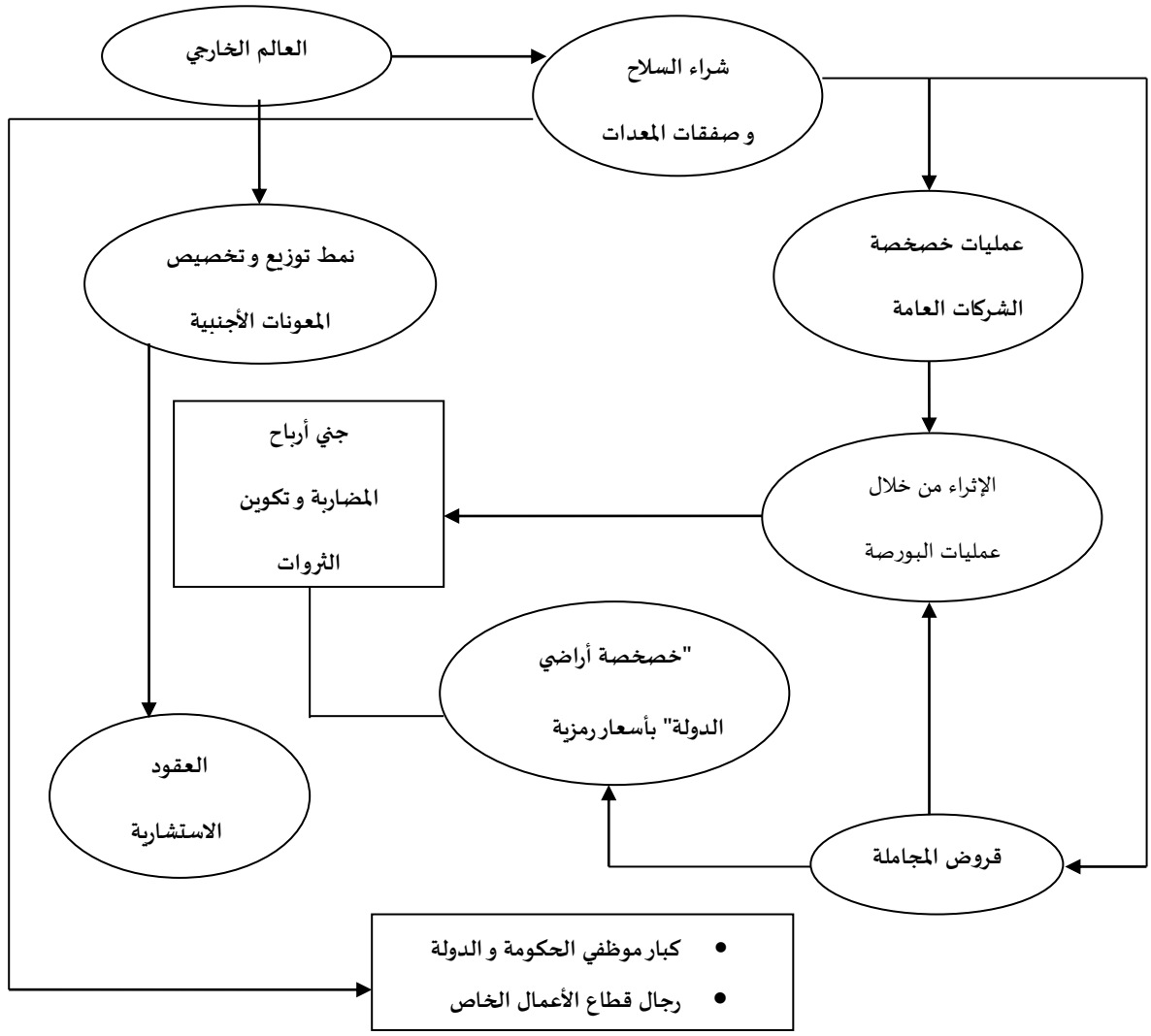

المصدر: محمود عبد الفضيل، مفهوم الفساد ومعاييره، نشر في كتاب الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، بيروت 2004، ص82.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تبين لنا أن النظام المحاسبي المالي على اعتبار انه يجيب على احتياجات مستعملي المعلومات المحاسبية من خلال وظيفة القياس ووظيفة إيصال المعلومات المحاسبية والمالية، فعملية حصر وتصنيف وتسجيل الأحداث الاقتصادية والمالية يجب أن تقم على أساس المبادئ المحاسبية لضمان التجانس في إعداد و تقديم المعلومات هو ذلك النظام الذي يتم من خلاله تنظيم المعلومة المالية.

يمكن استنتاج من خلال بحثنا للنظام المحاسبي المالي الجزائري هو:

- إلزامه وتقيده التام بجميع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والتي تحظى بصفة القبول والإجماع الدوري العام حيث تمت الإشارة إليها صراحة.

- يعتبر النظام المحاسبي المالي الجزائري ناتج لعملية إصلاح فرضتها التحولات الاقتصادية، ويهدف إلى معالجة المشاكل والانتقادات التي عرفتها الجزائر، معالجة المشاكل والانتقادات التي وجهت للمخطط الوطني المحاسبي وخاصة من قبل الشركات متعددة الجنسيات والمتعلقة خصوصا بضرورة تكيفه مع المعايير المحاسبية الدولية.

أما الفساد المالي فهو امتداد لبعض الممارسات المحاسبية الخاطئة أو المتعمدة ووجود بعض الثغرات القانونية و الانحرافات المالي، كما يساهم النظام المحاسبي المالي في الحد من الفساد المالي أو الكشف عنه من خلال معايير الإفصاح و الشفافية الدولية، و هذا ما يعزز تطبيق مبادئ الحوكمة، فالعلاقة بين النظام المحاسبي المالي و حوكمة الشركات متبادلة و متكاملة.

الفصل الثاني:

دور النظام المحاسبي المالي

في الحد من الفساد المالي.

المبحث الأول: دور النظام المحاسبي المالي في تعزيز الإفصاح وفق معايير محاسبية دولية.

سنقدم في هذا المبحث نظرة عامة حول المعايير المحاسبية مبرزين دور النظام المحاسبي المالي في تعزيز الإفصاح والشفافية، وكذا تقديم مفهوم ومبادئ حوكمة الشركات وآلياتها للحد من الفساد المالي، بعد ذلك نذكر الصعوبات التي يواجهها الاقتصاد الجزائري للحد من الفساد المالي.

المطلب الأول: ماهية المعايير المحاسبية الدولية.

أولا: مفهوم المعيار المحاسبي ومسار إعداده.

يعرف المعيار على أنه "مقياس أو نموذج أو مبدأ أساسي، يهدف إلى تحديد أساس الطريقة السليمة التحديد والقياس والإفصاح عن عناصر القوائم المالية، وتأثير العمليات والأحداث والظروف على المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها".

كما يعرف على أنه «بيان كتابي تصدره هيئة تنظيمية حاسبية رسمية أو مهنية يتعلق هذا البيان بعناصر القوائم المالية أو نوع من العمليات أو الأحداث الخاصة بالمركز المالي ونتائج الأعمال أو تحديد أسلوب القياس أو العرض أو التوصيل المناسبة».[1]

أما المعايير المحاسبية الدولية، فتعبر عن أدوات قيم محاسبية تستخدم في مجال الإفصاح، والقيم والتقييم المحاسبي، كما تحظى بقبول عام لمعظم الأطراف المستخدمة والمستفيدة من القوائم المالية، إن المعايير الدولية تحت اسم (IAS) في 41 معيارا مرقمة من 1 إلى 41 ألغي منها إلى غاية سنة 2009، 12 معيارا و ظهرت معايير معوضه أو جديدة تحت اسم (IFRS)، وعددها 08، وعليه أصبح عدد المعايير الدولية إلى غاية 2009 و 37 معيارا ساري المفعول.[2] إن كل معيار محاسبي ظهر إبتداءا من سنة 2001 ظهر باسم (IFRS).

وعند إعداد معاير المحاسبة الدولية، تتبع لجنة المعايير المحاسبية الدولية إجراءات العمل المتفق عليها على النحو التالي:

- اختيار موضوع معين وإخضاعه للدراسات التفصيلية من قبل لجنة رئيسية، تكلف بإعداد مشروع مسودة لمعيار يتعلق بموضوع معين، ليتم بعدها دراسة هذه المسودة من قبل مجلس إدارة لجنة معاير المحاسبة الدولية.

- إحالة المسودة إلى الهيئات والجمعيات المحاسبية والحكومات والأسواق المالية والمؤسسات المعنية بالمعايير وذلك بعد موافقة اللجنة على مشروع المسودة.

- ترسل التعليقات والاقتراحات على المسودات من قبل الهيئات والجمعيات المحاسبية والحكومات والأسواق المالية والمؤسسات المعنية والمهتمة بالمعايير، حيث يتم فحصها ودراستها من قبل مجلس اللجنة، ليتم تعديلها عند الحاجة.

1 أحمد طرطار، عبد العالي منصر، مرجع سبق ذكره، ص 20.

2 محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعاير المحاسبة الدولية، دروس و تطبيقات، متيجة للطباعة، الجزائر، 2010، ص 45.

- في حالة الموافقة على المسودة بأغلبية (ثلاثة أرباع) الأصوات على الأقل، فإن هذا المشروع يصدر كمعيار محاسبي دولي ويصبح ساري المفعول بدءا من التاريخ المنصوص عليه في العيار.

المطلب الثاني: طبيعة المعايير المحاسبية الدولية.

تهيمن المعايير المحاسبية عموما على عمل المحاسب، فيتم باستمرار تغيير هذه المعايير وحذفها والإضافة إليها، ومهمة هذه المعايير توفير قواعد أو أحكام ميدانية وكذلك توفير مساعدة لأجل تسهيل عمل المحاسب، ويتم قبول المعايير كقواعد راسخة ومتشددة ومدعومة بعقوبات رادعة عند مخالفتها أو عدم التوافق معها وتتكون المعايير المحاسبية عادة من:

- وصف المشكلة التي يراد معالجتها .
- قرار مدروس بشكل منطقي (من المحتمل البحث عن نظرية أساسية) أو طرق لحل المشكل وبعد ذلك، وبالتوفيق مع القرارات النظرية، تفرض هذه المعايير حلول معينة.

المطلب الثالث: خصائص وأسباب اختيار المعايير المحاسبة الدولية.

أولا: خصائص المعايير المحاسبية الدولية.

تتمثل أساسا فيما يلي:

1. قدرتها على تحقيق الإجماع، خاصة بعد الإصلاحات الأخيرة التي عرفتها هيئة المعايير المحاسبية الدولية، والتي نتج عنها توسيع مجال ودائرة الاستشارة، دون إهمال لوجهات نظر الهيئات الوطنية.
2. قوتها التي اكتسبتها من خلال التوفيق بين التباين الذي يميز الممارسة المحاسبية الوطنية، حيال المواضيع التي تكون مجالا للمعايير، وهو ما أكسبها جودة عالية.
3. مرونتها نتيجة لما تقدمه من حلول ترضي مختلف مستعملها، إذ أن أهم ما يميز المعايير ليس ما تسمح به من أمور، وإنما ما تمنعه وتجعله غير متطابق وغير فعال.
4. هي غير إجبارية لأنها ليست لها صفة القانون أو التنظيم.

ولابد من معرفة الخصائص الأساسية الواجب توفرها في هذه المعايير حتى تحقق الفائدة من وجودها وهي كالآتي:

- **الاتساق المنطقي الداخلي والخارجي:** يجب أن تكون المعايير متسقة منطقيا من الناحية الداخلية والخارجية مع عناصر البناء الفكري من أهداف ومفاهيم وفروض ومبادئ.[1]

- **الملائمة:** باعتبار أن المعايير تعد من أهم أدوات التطبيق العملي، لذا يجب مراعاة كافة الظروف البيئية المحيطة عند إعدادها بحيث تكون ملائمة لواقع التطبيق العملي، وهذا يتطلب الملائمة بين متطلبات الفكر ومتطلبات التطبيق.

1 رياض عبد الله، طلال حجاوي، نظرية المحاسبة، اليازوري للنشر، عمان، 2009، ص 171.

- **المرونة:** بسبب عدم ثبات الظروف البيئية وتغيرها من وقت لآخر ومن مكان إلى آخر فالمعايير المحاسبية الدولية يجب أن تكون مرنة، بحيث عملية إعدادها تعد عملية مستمرة وقابلة للتجديد والإضافة.

- **الواقعية:** يجب أن تكون المعايير المحاسبية الدولية نابعة من الواقع، وتتلاءم مع الظروف البيئية المحيطة بها، كما تكون متلائمة مع الأعراف المحاسبية السائدة.

كما يمكن إضافة بعض خصائص ومزايا معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية في العناصر التالية:

- **معايير الإبلاغ المالي الدولية قائمة على المبادئ**: تستند معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية على المبادئ (principle-based)، ويمكن تطبيقها في مناطق عديدة وفي إطار أنظمة قانونية مختلفة حيث ينص النظام الأساسي لمؤسسة معايير الإبلاغ المالي على وجوب استناد المعايير إلى مبادئ مصرح عنها بوضوح في المقابل وعلى النقيض من ذلك فإنه ينظر إلى المعايير الأمريكية على أنها قائمة على القواعد (-rule based) . هذا يعني أن تتم معالجة المشاكل والقضايا المحاسبية (في إطار معايير الإبلاغ المالي) وفق توجهات ومبادئ عامة محددة خاصة من خلال الإطار المفاهيمي، وليس وفق قواعد تفصيلية واجبة الإتباع بحسب الحالات.

- **تحقيق ميزة قابلية البيانات المالية للمقارنة**: استخدام المرجع المحاسبي الدولي (IAS/IFRS) يجعل من الممكن ليس فقط مقارنة البيانات المالية للشركات العاملة في نفس قطاع النشاط ولكن أيضا إمكانية المقارنة • بين شركات تنتمي إلى قطاعات مختلفة.

- **معايير الإبلاغ المالي الدولية ليست إلزامية من حيث المبدأ**: باعتبار أن معايير الإبلاغ المالي الدولية يرجع أصلها إلى "القانون العام" فالمبادئ الواردة في الإطار المفاهيمي لهذا المرجع الدولي لا تأخذ صفة إلزامية.

- **تحقيق مزايا للشركات ذات النشاط في الخارج:** يضمن استخدام المعايير الدولية في البلدان التي أقيمت فيها فروع شركة معينة إمكانية توظيف هذه الفروع المختصين ماليين محليين تم تدريبهم وفق نفس المبادئ المحاسبية التي تعمل على أساسها مجموعة الشركة، وهو ميزة لفائدة الشركات (ذات النشاط في الخارج) يجب أخذها في الاعتبار بالنسبة البيئة الرقابة الماضية، وهذه الميزة ناجمة عن الامتداد الجغرافي لمعاير الإبلاغ المالي الدولية .

- **الجمع بين خصائص الشفافية والمساءلة والكفاءة**: تشير مؤسسة معايير الإبلاغ المالي الدولية إلى أن معاييرها (IFRS) ذات جودة عالية، حيث أنها تجمع بين خصائص الشفافية والمسائلة والكفاءة للأسواق المالية في جميع أنحاء العالم، وفيما يلي شرح مختصر لهذه الخصائص:

- تحقيق الشفافية يكون من خلال تعزيز قابلية المقارنة الدولية للمعلومات المالية وجودتها، وتمكين المستثمرين وغيرهم من المشاركين في السوق من اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة.

- تعزيز معايير الإبلاغ المالي والمساءلة من خلال تقليص الفجوة بين أصحاب الأموال والأشخاص

الذين عهد إليهم بإدارة الأموال، وتوفر لهم المعلومات اللازمة لتولي الإدارة. كما أن لتلك المعايير أهمية بالنسبة للهيئات التنظيمية في جميع أنحاء العالم باعتبارها مصدرا لمعلومات قابلة للمقارنة عالميا.[1]

- تساهم المعايير في الكفاءة الاقتصادية من خلال مساعدة المستثمرين على تحديد الفرص والمخاطر

في جميع أنحاء العالم، وبالتالي تحسين عملية تخصيص رأس المال بالنسبة للشركات، يؤدي استخدام لغة محاسبية واحدة موثوق فيها إلى خفض تكلفة رأس المال وتقليل تكاليف إعداد التقارير المالية الدولية.

تقييم أكثر فاعلية للكيانات المستهدفة في عمليات الاستحواذ أو الاكتساب (acquisitions): في إطار سياسة نمو خارجي للشركات عن طريق الاستحواذ، ستكون عملية تقييم الكيانات المستهدفة أكثر فاعلية إذا أعدت هذه الأخيرة حساباتها وفقا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية (أو مبادئ المحاسبة الأمريكية المقبولة عموما)، لأن إحدى خصائص هذين المرجعين هي حسن أخذها بعين الاعتبار للخصوم والمخاطر المالية الميزانية للشركة لا تتضمن فقط مجموع التزامات التقاعد، بل تشمل أيضا المخصصات المهنية ومخصصات تفكيك الأصول وغيرها من الالتزامات المتعلقة بإيقاف الأصول الثابتة عن العمل ومعلومات أخرى، فهذه العناصر لا تظهر غالبا في الميزانيات المعدة وفق المراجع المحاسبية الوطنية عكس المراجع الدولية سالفة الذكر.

ولعلى خصائص ومزايا سالفة الذكر قد ساهمت في جعل المفوضية الأوروبية تصدر سنة 2015 تقييما إيجابيا لاستخدام معايير الإبلاغ المالي الدولية لمدة 10 سنوات في أوروبا.

ثانيا: أسباب اختيار معايير المحاسبة الدولية

لقد تم تأسيس لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) في البدء تحقيقا للمصلحة العامة المتعلقة بإعداد ونشر معايير محاسبية دولية يتم احترامها عند تحضير وإعداد قوائم مالية خاضعة للتحقيق، أي أنه تم إصدار معايير المحاسبة الدولية IAS في إطار ترقية قبول و احترام متطلبات المعايير المحاسبية على المستوى الدولي.

سنحاول فيما يلي التعرف على أسباب اختيار وتبني معايير المحاسبة الدولية، من خلال التمييز بين الأسباب العامة لاعتماد معايير محاسبية دولية موحدة والأسباب التي تشجع المؤسسات الاقتصادية على تبني المرجع المحاسبي الدولي (IAS/IFRS).

1. الأسباب العامة لاعتماد معايير محاسبية دولية موحدة:

هناك مجموعة من العوامل التي أثرت على توجه التشريعات المحاسبية والمالية . سواء الوطنية أو الإقليمية، نحو معايير محاسبية دولية موحدة (خاصة المرجع المحاسبي الدولي IFRS) من أهمها: عدم الاتفاق على نظرية شاملة للمحاسبة، تزايد اتجاه العولمة المالية، اعتماد سياسات الخوصصة، فوائد المرجع المحاسبي الدولي بالنسبة للأسواق المالية.

1 Emmanuelle CORDANO, Qualités et défauts des IFRS : petit guide à l'usage des administrateurs, Revue Française de Comptabilité, No463 Mars 2013, p. 17

- عدم الاتفاق على نظرية شاملة للمحاسبة:

يتميز الفكر المحاسبي بوجود عدد من الاتجاهات والنظريات التي تطورت عبر الزمن، ولم يتم الاتفاق على نظرية واحدة منها، وقد صاحب هذا الاختلاف في الاتجاهات مشاكل في تحليل البيانات المحاسبية وغير ذلك. وبالتالي فإن فكرة التوحيد المحاسبي من شأنها التقليل من تلك المشاكل.

- تزايد اتجاه العولمة المالية:

لقد نجم عن تزايد اتجاه العولمة المالية تزايد أهمية البيانات المحاسبية والمالية المنشورة كمصدر للمعلومات و أسس لاتخاذ القرارات. ومن هنا كانت الضرورة لجعل هذه البيانات أكثر قابلية للمقارنة، ويتم إعدادها وفقا لمفاهيم ومبادئ وأساليب على درجة مقبولة من التوحيد المحاسبي على المستوى الدولي.

- اعتماد سياسات الخوصصة:

لقد نشأ فكر محاسبي جديد ساهم في مساعدة الدول على إتمام عملية الخوصصة من زيادة في عدد وحجم وأهمية مؤسسات القطاع الخاص (ومنها شركات المساهمة)، وما يتطلبه ذلك من اتساع قاعدة مستخدمي البيانات المالية من المستوى المحلي إلى المستوى الدولي.

- فوائد المرجع المحاسبي الدولي (IAS/IFRS)بالنسبة للأسواق المالية:

إن اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية يمكنه تحقيق فوائد الأسواق رأس المال، ومن بين أهم الأسباب التي قد تدفع تلك الأسواق إلى تفضيل المرجع المحاسبي الدولي (IAS/IFRS) أو إلزام الشركات المدرجة في البورصة به نذكر ما يلي:

- تسهيل تحليل وضعية الشركات (المالية خصوصا) بهدف إدراجها في البورصة.
- محاولة جذب الاستثمارات إلى البلدان ذات النشاط المكثف لسوق الأوراق المالية.
- إمكانية استقطاب أو جذب الشركات الأكثر كفاءة إلى البورصة.[1]

1 حسياني عبد الحميد، أهمية الانتقال للمعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية (IAS/IFRS) كإطار لتفعيل حوكمة المؤسسات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2009- 2010، ص 77.

المبحث الثاني: تعزيز الإفصاح والشفافية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي

المطلب الأول: مفهوم الإفصاح والشفافية وأهم مبادئه.

يعد الإفصاح والشفافية من أهم مبادئ النظام المحاسبي المالي والحوكمة وسيتم تعريف كل منهما على حدا.

1. **تعريف الإفصاح:** يقصد بالإفصاح عملية ومنهج توفير المعلومات وجعل القرارات المتصلة بالسياسة المتبعة من جانب الشركة معروفة ومعلومة من خلال النشر في الوقت المناسب والانفتاح.

حيث يعد الإفصاح المحاسبي بأنه عرض المعلومات الهامة للمستثمرين والدائنين وغيرهم بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة الشركة على تحقيق الأرباح في المستقبل وسداد التزاماتها، والهدف من الإفصاح المحاسبي يتمثل فيما يلي:

- عرض القوائم المالية على المستثمرين بصورة خالية من التشويش والتضليل في هذه القوائم.

- سرد كل المعلومات التي يجب أن تتضمنها القوائم المالية للشركة بشكل يفيد مستخدميها.

2. **الشفافية:** تعرف الشفافية المحاسبية بأنها مصطلح يشير إلى مبدأ خلق بيئة يتم من خلالها جعل المعلومات عن الظروف والقرارات والتصرفات القائمة قابلة للوصول إليها بسهولة ومرئية وقابلة اللهم لكافة الأطراف المشاركة في السوق. فهي تعبر عن التمثيل الصادق للمعلومات عن أحداث ومعاملات المنشأة الواردة في القوائم المالية التي أعدت وفق المعايير الخاصة بإعدادها دوليا والثقافية شروط منها:[1]

- أن تكون الشفافية في الوقت المناسب، حيث أن الثقافية المتأخرة تكون عادة لا قيمة لها ويعلن عنها أحيانا فقط.

- أن تتاح الشفافية لكافة الجهات في ذات الوقت.

- أن تكون شريحة نفسها بنفسها، فما قيمة الشفافية غامضة أو غير شفافة.

3. **تعزيز الشفافية والإفصاح:** من خلال العمل على زيادة درجة الإفصاح وتعديل متطلباته بما يتلاءم مع المعايير الدولية وذلك بهدف تعزيز الدور الرقابي للسوق وتوفير تكافؤ الفرص للمتعاملين في السوق من جانب أخر، فمن جانب السوق يتعين توسيع نطاق المعلومات والبيانات التي يتوجب على الإفصاح عنها سواء داخل المؤسسة أو خارجها، ولتعزيز الإفصاح والشفافية يجب:

- إلزام الشركات بنشر تقارير مالية سنوية (الميزانية، حساب أرباح وخسائر، تقرير تدفق نقدي... الخ) تكون مدققة في فترة لا تتجاوز 10 أيام أو شهر وان تبين التقارير المالية بوضوح السياسات المحاسبية التي تستعملها الشركة.

- أن تكون التقارير المالية المنشورة لسنتين: السنة الحالية والسنة السابقة للمقارنة.

1 بالعادي عمار جاوحدو رضاء دور حوكمة الشركات في إرساء قواعد الشفافية والإفصاح، الملتقى الدولي حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع رهانات وفاق، جامعة عربي بن مهيدي، أم البواق 2010 ص 08.

- التأكيد على إتباع تبويب محاسبي صحيح في طريقة تقديم التقارير المالية (العناوين الرئيسية والفرعية، تسلسل وترتيب عرض العناصر، المجاميع الفرعية والكلية ...الخ) لجعل التقارير المالية سهلة القراءة مفهومة، غير مضللة، وقابلة للتحليل المالي.

- التأكد من وجود إفصاح مالي كافي في التقارير السنوية وفي التقارير المالية الرباعية خاصة فيما يتعلق بالأرباح الحقيقية الإجمالية وبالسهم ومعدلات نموها لتلبية متطلبات المستثمرين في سوق الأوراق المالية والتمكن من عمل تحليل مالي ذو معنى.

- التوصل مع وزارة المالية إلى حل مناسب للتضارب ما بين رغبة شركة المساهمة في التهرب من ضريبة الدخل، وبين ضرورة الإفصاح عن الأرباح الحقيقية.

- توافر الديمقراطية في المجتمع، فالشفافية تتطلب وجود ديمقراطية في الممارسات العملية، في الممارسات الديمقراطية تضمن قانونية الوصول إلى المعلومات من خلال قوانين لحرية المعلومات والحصول عليها من قبل المواطنين المعنيين، أو من خلال توافر الشفافية في القوانين والإجراءات.

- انتهاج الشفافية في الأنظمة والقوانين والإجراءات من خلال مراجعتها ومعالجة نصوصها وفقراتها الغامضة، وتوضيحها وإعلانها للموظفين والمواطنين.

المطلب الثاني: دور النظام المحاسبي المالي في تعزيز الحوكمة للحد من الفساد المالي.

سيتم في هذا المطلب تحديد مفهوم الحوكمة وإبراز دور النظام المالي في تعزيز مبادئها للحد من الفساد المالي.

أولا: النظام المحاسبي ودوره في تعزيز حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي.

تعد حوكمة الشركات من الموضوعات المهمة لجميع الشركات، وتعمل على تفعيل أداء مجالس الإدارة في تلك الشركات، وكذلك تعزيز الرقابة الداخلية ومتابعة تنفيذ الاستراتيجيات وتحديد الأدوار والصلاحيات لكل من المساهمين، ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وأصحاب المصالح، علاوة على تأكيد أهمية الشفافية والإفصاح، أن مفهوم حوكمة الشركات هو منهج إصلاحي.

1. **المقصود بالحوكمة:** يقصد بحوكمة الشركات القواعد التي يتم من خلالها قيادة الشركة وتوجيهها، وتشتمل على آليات لتنظيم العلاقات المختلفة بين مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين وأصحاب المصالح وذلك بوضع إجراءات خاصة لتسهيل عملية اتخاذ القرارات وإضفاء طابع الشفافية والمصداقية عليها بغرض حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح، وتحقيق العدالة والتنافسية والشفافية في السوق وبيئة الأعمال.

2. **مبادئ حوكمة الشركات:** حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فإن المبادئ تغطي ستة مجالات أساسية (ضمان إطار فعال لحوكمة الشركات، حقوق المساهمين، المعاملة المتكافئة للمساهمين، دور أصحاب المصالح، الإفصاح والشفافية ومسؤولية مجلس الإدارة).

- **ضمان إطار فعال لحوكمة الشركات:** ويمكن تحقيق ذلك من خلال:[1]

1 بدروني عيسى، حوكمة الشركات ، مطبوعة دروس قسم العلوم التجارية ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، السنة 2016/2017 ص ص 51- 52.

- ينبغي أن يشجع إطار حوكمة شركات الشفافية والإفصاح وكفاءة الأسواق المالية، وتخصيص الموارد بكفاءة وأن يكون متوافقا مع حكم القانون ويدعم الإشراف والتنفيذ الفعال.

- ضمان التوزيع العادل للمسؤوليات بما يحقق المصلحة العامة، وضمان النزاهة والموضوعية في اتخاذ القرارات، وتوزيع المعلومات على مختلف الأطراف ذات المصلحة.

- يجب أن يكون الإطار ذا تأثير على الاقتصاد الشامل، ويتصف بالشفافية والعدالة.

- **حقوق المساهمين:** من أبرز هذه الحقوق

- ضمان وجود طرق مضمونة لتسجيل ملكية الأسهم.

- إمكانية تحويل ملكية الأسهم.

- تأمين الملكية، نقل أو تحويلها.

- المشاركة في التصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين، انتخاب أعضاء مجلس الإدارة.

- المشاركة والحصول على حصص من أرباح المؤسسة.

- إتاحة الفرص للمساهمين لمسائلة أعضاء مجلس الإدارة.

كما يجب على المساهمين أن يحصلوا على معلومات كافية حول أي قرارات تخص أي تغيرات جوهرية في المؤسسة مثل:

- تعديل النظام الأساسي أو عقد التأسيس.

- إصدار أسهم إضافية أي عمليات استثنائية كبيع أصول المؤسسة.

مما يعني ضمان معلومات خاصة بالمؤسسة في الوقت المناسب وبصفة منتظمة.

- **المعاملة المتكافئة للمساهمين:** المقصود هنا المساواة بين صغار المستثمرين وكبارهم، كما يقصد بها المساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء وبين جميع أنواع المساهمين.

من بين ما يضمن هذا المبدأ كالآتي:

- المساهمون المنتمون لنفس الفئة تكون معاملاتهم متكافئة.

- لكل المساهمين الحق في كل حقوق المساهمين.

ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يضمن معاملة متساوية لكافة المساهمين، كما يجب حماية مساهمي الأقلية من إساءة الاستغلال من قبل أصحاب النسب الحاكمة.

- **دور أصحاب المصالح:** وفي هذا السياق ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يعترف بحق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون وأن يعمل على تشجيع التعاون النشط بين الشركات وأصحاب المصالح في خلق الثروة وفرص العمل، ومن ثم أيضا:

- الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح لتعظيم ثروة المؤسسة.

- ضمان الحصول على المعلومات (التي تهم الطرف صاحب المصلحة)، بكل شفافية ووضوح ومن ثم أيضا:

- الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح كما يرسيها القانون.

- ضمان إمكانية التعاون بين أصحاب المصالح لتعظيم ثروة المؤسسة.

- **الإفصاح والشفافية:** حيث يعتبر هذا المبدأ من أهم العناصر التي تضمن حوكمة سليمة وتعتبر الشفافية من المفاهيم الحديثة والمتطورة في الحوكمة، والتي يجب على الإدارة الواعية الأخذ بها لما لها من أهمية على المؤسسة والأطراف المعنية بها، وتعني الشفافية والانفتاح والتخلي عن الغموض والسرية والتضليل وجعل كل شيء قابلا للتحقق والرؤية السليمة، وتشمل أيضا الشفافية والإفصاح النقاط التالية:

- الإفصاح الدقيق وفي الوقت المناسب، وبالكيفية والكمية الملائمتين.

- الإفصاح يشمل جميع المعلومات الضرورية.

كما يجب الإفصاح عن هياكل وسياسات حوكمة الشركات وبكل شفافية.

- عدم المبالغة في الإفصاح والشفافية.

- ضمان قنوات نقل المعلومات من وإلى المؤسسة، تتسم بالموضوعية.

ينبغي القيام بتدقيق خارجي مستقل بواسطة مدقق مستقل مؤهل، وينبغي للمدققين الخارجيين أن يكونوا قابلين للمسائلة والمحاسبة أمام المساهمين.

- **مسؤولية مجلس الإدارة:** يحق للمساهمين مسائلة الإدارة التنفيذية عن أدائها وهذا حق يضمنه القانون وأنظمة الحوكمة لهم، كما تضمن المسائلة مسؤولية الإدارة التنفيذية أمام مجلس الإدارة ومسؤولية المجلس أمام المساهمين كما يشمل هذا المبدأ على:[1]

- النوايا الحسنة وسلامة القواعد المطبقة، والعمل من أجل تحقيق مصالح الأطراف المعنية.

- تحقيق المعاملة المتكافئة (كل طرف حسب مصلحته).

- ضمان المبادئ السابقة (مثل: حقوق المساهمين).

- الاضطلاع بمختلف الوظائف المناطة له، ودون تقصير (كما ينص عليها القانون الأساسي للشركة).

- متابعة فعالية حوكمة الشركات و التغيرات المطلوبة.

- الاتسام بالموضوعية في كل نواحي مسؤولياته.

- إمكانية المسائلة على حسب المسؤولية المناطة إليها.

1 بدروني عيسى، المرجع السابق، ص 53.

وعليه فينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يضمن التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للشركة، والرقابة الفعالة لمجلس الإدارة على المجلس ومحاسبة مجلس الإدارة على مسؤولياته أمام المؤسسة، والمساهمين، ومن أهم مسؤولياته:

- إعداد إستراتيجية المؤسسة وتوجيهها وخطط العمل الرئيسية، والموازنات التقديرية، وسياسة المخاطر، ووضع أهداف الأداء ومراجعة التنفيذ.

- الإشراف على متابعة ممارسات حوكمة الشركات، وإجراء تغيرات إذا لزم الأمر.

- اختيار وتحديد مكافئات، ورواتب، والإشراف على كبار التنفيذيين بالمؤسسة.

- ضمان الشفافية في عملية ترشيح مجلس الإدارة، وانتخابه.

- رقابة، وإدارة أي تعارض محتمل في مصالح المؤسسة، وأعضاء مجلس الإدارة، والمساهمين.

3. أهمية الإفصاح والشفافية في ظل حوكمة الشركات: وتتمثل في:

- الصحة والسلامة المالية.

- توفير مناخ المعلومات لجميع المهتمين بالشركة.

- جذب اهتمام المستثمرين وتعريفهم بالشركة.

- تحقيق الانتباه واليقظة فيما يحدث في الشركة.

4. دور النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبادئ حوكمة الشركات:

يعمل تطبيق المعايير المحاسبية ذات جودة عالية على إحداث تحسين جوهري في قدرة المستثمرين على الإشراف على الشركة من خلال تقديم التقارير التي يمكن الوثوق بها ومقارنتها وتحسين النظرة إلى أداء الشركة، وتعتمد نوعية المعلومات والبيانات التي يتم الإفصاح عنها في درجة كبيرة على المعايير المحاسبية التي تدعم مبادئ حوكمة الشركات.

ويتضح من عناصر النظام المحاسبي المالي وأهدافه السابقة الذكر، أن له دورا في تعزيز مبادئ حوكمة الشركات يكفل تحقيقها في الشكل الأمثل الذي يساعد الأطراف ذات الصلة بالشركة في اتخاذ قراراتهم في ضوء مخرجات النظام المحاسبي المالي، ولعل أهم ما يوفره هذا النظام لجميع أصحاب المصالح الأمور التالية:

- يوفر القوائم المالية للتقارير المالية الخارجية التي تخدم المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى في اتخاذ القرارات.

- يوفر المعلومات التي تحقق عنصر الشفافية والإفصاح عن الأداء المالي للشركة.

- يوفر الوثائق والضوابط المالية للمحافظة على أصول الشركة.

- يخدم المساهمين (الأكثرية، الأقلية) في تحديد حصة كل فئة منها من أرباح الشركة.

- يوفر المجموعة المستندة اللازمة لتوثيق جميع معاملات الشركة مع الغير.

حيث أن النظام المحاسبي المالي من خلال توفيره للعناصر يساهم في استمرارية الشركة وتحقيق العدالة والمساواة في كيفية توزيع الأرباح على المساهمين، ويساعدهم في الحصول على حقوقهم ويوفر لهم الإرشادات في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، من خلال المعلومات المحاسبية التي يقدمها والتي تشكل مادة خامة هامة ومنتج لعمليات الحوكمة في نفس الوقت فإن المعلومات المحاسبية تنتج بواسطة الإدارة وهي المسؤولة عنها، والإدارة تعلم أن هذه المعلومات سوف تستخدم في تقييم أدائها (مدخلات الحوكمة)، ومن ناحية أخرى تمكن آليات الحوكمة من التأكد من جودة المعلومات المحاسبية المقدمة من الإدارة، وأنها ليست توثيقية أكثر من اللازم (مخرجات الحوكمة)، ومن ثم يمكن القول أن علاقة الحوكمة بالنظام المحاسبي المالي علاقة مزدوجة.

ثانيا: متطلبات النظام المحاسبي المالي لتحقيق حوكمة الشركات.

يمكن ذكر متطلبات النظام المحاسبي المالي لتحقيق الحوكمة في النقاط التالية:

1. ضرورة وضع هذا النظام تحت الاختبار من خلال مرحلة انتقالية يتم فيها الاستعداد لتبني هذا النظام والتعرف على مختلف معالمه ومحاولة تكييف مختلف قوانين البورصة معه.

2. تطوير صناعة التحليل المالي والاستثمار من خلال العمل على تشجيع تأسيس وتطوير بيوت خبرة، تعمل على صناعة التحليل المالي والاستثماري وتقييم نوعية الأوراق المالية التي تصدرها الشركات.

3. التأكيد على إتباع تبويب محاسبي صحيح في طريقة تقديم التقارير المالية (العناوين الرئيسية والفرعية، تسلسل وترتيب عرض العناصر، المجاميع الفرعية والكلية) لجعل التقارير المالية سهلة القراءة، مفهومة، غير مظللة وقابلة للتحليل المالي.

4. تعزيز الإفصاح والشفافية.

5. أن تكون التقارير المالية المنشورة لسنتين: السنة المالية والسنة السابقة للمقارنة.

ثالثا: تفعيل العلاقة بين النظام المحاسبي المالي والحوكمة.

تعتبر العلاقة بين الحوكمة والنظام المحاسبي المطبق في أي دولة متبادلة، فالنظام المحاسبي المالي الجديد بمحتواه وتطبيقه الذي يخضع لجملة من المعايير والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها يدعم الحوكمة وهذه الأخيرة ومن خلال مبادئها تعمل على تحسين فاعلية النظام المحاسبي المالي وقدرته على إيضاح كل ما يحدث في الشركة وبالتالي زيادة عناصر الثقة بها، هذه العلاقة تدعمها المادة العاشرة من القانون 07-11 والتي تنص على أنه يجب أن تستوفي المحاسبة التزامات الانتظام والمصداقية والشفافية المرتبطة بعملية مسك المعلومات التي تعالجها ورقابتها وعرضها وتبليغها:

أي أن النظام المحاسبي يفرض الاعتماد على الشفافية عند جميع المعلومات ومعالجتها وعرضها في القوائم المالية، وهو بالتحديد ما تنص عليه الحوكمة من خلال بعدها المحاسبي الذي يشكل فيه مبدأ الإفصاح والشفافية بإلحاح ركيزة أساسية تسمح بإضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية المعتمدة عليها في اتخاذ القرارات. إلا أن تدعيم الحوكمة بوجود النظام المحاسبي المالي كان وراء مجموعة من الأسباب منها:

- ضمان الحصول على معلومات مالية ومحاسبية صحيحة تمكن من التقييم الصحيح.
- محاولة جلب المستثمر الأجنبي من خلال تدوين الإجراءات والمعاملات المالية والمحاسبية للوقاية من المشاكل.

- تلافي بعض النقائص والتغيرات التي خلفها النظام القديم الذي يتلاءم والاقتصاد الاشتراكي ولا يتناسب مع الاقتصاد الحديث.

- التمكن من إعداد معلومات دقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية مما يحقق الشفافية والإفصاح في تقديم المعلومات.[1]

رابعا :آليات الحوكمة للحد من الفساد المالي:

1. الآليات الداخلية لحوكمة الشركات:

تنصب آليات حوكمة الشركات الداخلية على أنشطة وفعالية الشركة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف الشركة ويمكن تحقيق مايلي:

أ. **دور مجلس الإدارة:** إن مجلس الإدارة يحمي رأس المال المستثمر في الشركة من سوء الاستعمال من قبل الإدارة وذلك من خلال صلاحياته القانونية، كما أنه يشارك بفعالية في وضع إستراتيجية الشركة.

ب. **لجنة التدقيق:** يتم تعريف هذه اللجنة في ضوء عضويتها ومسؤوليتها بحيث تتميز بأنها منبثقة من مجلس الإدارة والذين تتوفر لديهم الاستقلالية والخبرة في مجال المحاسبة والتدقيق.

ج. **التدقيق الداخلي**: تؤدي وظيفة التدقيق الداخلي دورا مهما في عملية الحوكمة، إذ أنها تعزز هذه العملية، وذلك بزيادة قدرة المواطنين على مساءلة الشركة، بحيث يقومون بزيادة المصداقية العدالة، وتحسين سلوك الموظفين العاملين في شركات الدولة وتقليل مخاطر الفساد المالي وعلى هذا الصياغ يعد كل من التدقيق الداخلي والخارجي آلية مهمة من آليات المراقبة على إطار هيكل الحوكمة.

2. الآليات الخارجية لحوكمة الشركات:

يذكر cohen.al أنها لا تقتصر على المنظمين، المحليين، الماليين وبعض المنظمات الدولية، فعلى سبيل المثال تمارس منظمة الشفافية العالمية ضغوطا هائلة على الحكومات والدول، من أجل محاربة الفساد المالي، وتضغط منظمة التجارة العالمية من أجل تحسين النظم المالية والمحاسبية، وفي قطاع البنوك تمارس لجنة بازل ضغطا من أجل ممارسة الحوكمة فيها. وتتمثل آليات حوكمة الشركات الخارجية بالرقابات التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجيين على الشركة، والضغوط التي تمارسها المنظمات الدولية المهتمة بهذا الموضوع حيث يشكل هذا المصدر أحد المصادر الكبرى المولدة لضغط هائل من أجل تطبيق قواعد الحوكمة ومن الأمثلة على هذه الآليات ما يلي:

أ. **المنافسة (سوق المنتجات والخدمات) وسوق العمل الإداري:** تعد أحد الآليات المهمة لحوكمة الشركات، وهذا ما أكد عليه كل من Hess- Impavido وذلك بقولهم "إذ لم تقم الإدارة بواجباتها بالشكل الصحيح، فإنها ستفشل في منافسة الشركات التي تعمل في نفس حقل الصناعة وبالتالي تتعرض للإفلاس".

ب. **الاندماجات والاستحواذات:** مما لاشك فيه أن الاندماجات والاستحواذات من الأدوات التقليدية لإعادة الهيكلة في قطاع الشركات في أنحاء العالم، حيث تعتبر آلية مهمة من آليات الحوكمة، فهي تقوم بإعطاء هذه الشركات قدرا من الاستقلالية في اتخاذ القرارات ومنها قرارات الاستحواذ والاندماج.

1 مليكة زغيب، سوسن برق، عن النظام السداسي الحالتي تم التركية في الجزائر، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كافية للحد من الفساد المالي والإدارية جامعة محمد خيضر بسكرة يومي 05-07 ماي 2012، ص ص 14- 15.

ج. **التدقيق الخارجي:** يؤدي المدقق الخارجي دورا في المساعدة على تحسين نوعية الكشوفات المالية يمثل التدقيق الخارجي حجر الزاوية للحوكمة، فهي تساعد على تحقيق المسائلة والنزاهة، بحيث أن دور التدقيق الخارجي يعزز مسؤوليات الحوكمة، فهو يفيد في اكتشاف ومنع الفساد المالي.

د. **التشريع والقوانين:** أثرت بعض التشريعات على الفاعلين الأساسيين في عملية الحوكمة، في كيفية تعاملهم مع بعضهم فعلى سبيل المثال: إصدار قانون Oxlyact_ Sarbanes في سنة 2002.

حيث أصدرت قوانين تتمثل في زيادة عدد أعضاء المجلس المستقلين، وتقوية إشراف لجنة التدقيق على عملية إعداد القوائم المالية.

المطلب الثالث: الصعوبات التي يواجهها الاقتصاد الجزائري للحد من الفساد المالي في ظلل تطبيق النظام المحاسبي المالي.

الإصلاح المحاسبي المالي الذي بدأت به الجزائر خلال الثلاثي الثاني من سنة 2001 الذي مول من طرف البنك الدولي، يأتي نتيجة التغيرات التي حدثت كالانتقال من النهج الاشتراكي إلى نهج اقتصاد السوق، وكذلك الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، والتغيرات التي سوف تحدث أثناء انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC). هذه المعطيات تفرض على الجزائر جملة من التغيرات الحتمية التي تفرضها الظروف الحالية وما خلفته العولمة، ذلك أن البيئة الجزائرية مزال ينقصها الكثير من الإصلاحات الاقتصادية، حتى تنتج عملية الإصلاح المحاسبي يجب عليها تطبيق النظام المحاسبي المالي، ومن بين عملية الإصلاح المحاسبي نجد ما يلي:

1. الفساد الاقتصادي والمالي في البيئة الجزائرية:

الفساد المنتشر في البيئة الاقتصادية الجزائرية يجعلها غير قادرة على مسايرة المعايير الدولية المحاسبية نظرا لقلة الشفافية وفقدان الثقة من طرف كل المتعاملين سواء المحليين أو الأجانب خاصة المستثمرين أصحاب الشركات المتعددة الجنسيات، كما أن الاقتصاد الجزائري غير مؤهل لبناء سوق مالي بسبب الانتشار الواسع لمختلف أنواع الفساد في الجزائر، والرشوة، البيروقراطية، الاختلاس وتبييض الأموال ...الخ.

هذا ما جعل خلق بيئة غير سليمة أمام المؤسسة الجزائرية كطرف يتأثر ويؤثر على المحيط الاقتصادي من خلال المتعاملين الاقتصاديين ذوي المصلحة (الموردين، العملاء والمستثمرين ...الخ).

2. **ضعف المؤسسات المالية والمصرفية:** يقول جميع الخبراء، والاقتصاديين الجزائريين والأجانب أن البنوك الجزائرية تعاني من انحطاط كبير ولا ترقى إلى مستوى العالمية، ويقر الجميع أن الجزائر لا تمتلك بنوك بل صناديق يتم إيداع الأموال فيها ، وهذا يسبب ضعف المنتجات الوطنية وعدم فاعلية البنوك في السوق المالي، وضعف الخدمات المقدمة من طرفها مما أدى إلى فقدان الثقة من طرف المتعاملين سواء المحليين أو الأجانب، وباعتبار أن البنوك من الركائز الأساسية في السوق المالية فإن ضعفها يؤثر مباشرة على السوق المالي.

3. تنامي ظاهرة الغش الضريبي التي تنعكس على إفصاح وشفافية القوائم المالية:

تحولت ظاهرة التهرب الضريبي إلى مشكلة كبيرة في الجزائر بعدما بلغ حجمها مستوى مهول، لم تتمكن سائر الخطط الحكومية في الفترة السابقة من تقليص هذه الظاهرة التي أخذت أشكالا متعددة من الممارسات غير

المشروعة على نحو جعل الخزينة العامة في البلاد تتكبد خسائر ضخمة وصلت بحسب مراجع محلية إلى حدود 2،8 مليار دولار خلال (1990_2007) حيث كشفت بيانات رسمية للوزارة المالية الجزائرية أن الحجم السنوي للتهرب الضريبي في الجزائر لا يتعدى المليار دولار سنويا بينما المتابعين للملف يؤكد أن القيمة المذكورة لا تمثل إجمالي حجم التهرب، بل ما وقفت عليه المصالح المختصة بأن القيمة مرشحة للتضاعف إذا تم إجراء مسح شامل يجري من خلاله ضبط جميع أشكال الغش الضريبي التي عادة ما يلجأ إليها المتملصون من دفع الضريبة.[1]

1 قورين الحاج قويدر، الحوكمة المحاسبية في ظل تبني النظام المحاسبي المالي ودورها في النهوض بالسوق المالي، الملتقى الدولي حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع رهانات وآفاق يومي 07- 08 ديسمبر 2010،ص 08.

خلاصة الفصل:

الجزائر وكغيرها من الدول عانت ولازالت تعاني من تفشي ظاهرة الفساد المالي ،إذ لقيت نفسها ملزمة بمعالجتها ومكافحة أثارها حيث عملت على تقوية، وتعزيز قواعدها القانونية من خلال سرد العديد من التشريعات والقوانين في عديد المجالات، وعلى الصعيد المحاسبي يتجسد ذلك في تبني النظام المحاسبي المالي.

وعلى ضوء ما تم التطرق إليه في الإطار النظري وما سلف ذكره حول النظام المحاسبي المالي ودوره في الحد من الفساد المالي تم استخلاص ما يلي:

- النظام المحاسبي المالي أداة لتنظيم المعلومات المالية والمحاسبية على أساس مجموعة من المبادئ المحاسبية.

- النظام المحاسبي المالي ناتج لسلسلة من الإصلاحات قامت بها الجزائر تهدف من خلالها إلى تحقيق أكبر درجة من الشفافية والإفصاح في المعلومة المالية.

- الفساد المالي امتداد لبعض الممارسات المحاسبية الخاطئة أو المتعمدة ووجود بعض الثغرات القانونية والانحرافات المالية.

- يساهم النظام المحاسبي المالي في الحد من الفساد المالي أو الكشف عنه من خلال معايير الإفصاح والشفافية الدولية، وهذا ما يعزز تطبيق مبادئ الحوكمة، فالعلاقة بين النظام المحاسبي المالي، وحوكمة الشركات متبادلة ومتكاملة.

- هناك ارتباط وثيق بين مظاهر الفساد المالي والقوائم المالية من خلال معلوماتها.

- هناك العديد من الجهود بذلتها الجزائر في سبيل ترسيخ مبادئ ومعايير الإفصاح والشفافية وتعزيز مكافحة الفساد المالي.

الجانب التطبيقي:

دراسة حالة:

اتصالات الجزائر في مستغانم

تمهيد:

إن الجانب التطبيقي ما هو إلا تجسيد لما تطرقنا إليه في الجانب النظري من مفاهيم ومبادئ ومدى مطابقتها على أرض الواقع فمؤسسة اتصالات الجزائر، من المؤسسات المهمة في الجزائر خاصة تعاملها مع المعلومات التي تعتبر الركيزة الأساسية لأي عمل تقوم به، كما أظهرت عدة سلبيات على رأسها تدهور الخدمة العمومية إضافة إلى زيادة طلبات الجمهور على خدمات جديدة ليس بوسع الإدارة تلبيتها لضعف الاستثمار ونقص التحكم في التكنولوجية الجديدة ما شجع ذلك على التجارب الناجحة التي مرت بها العديد من دول العالم في مجال تحرير سوق المواصلات وإعطاء فرصة أمام رأسمال خاص في هذا المجال، . وفي هذا الفصل سنتطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة اتصالات الجزائر.

المبحث الثاني: الدراسة التحليلية لنتائج الاستبيان.

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة اتصالات الجزائر.

المطلب الأول : نبذة تاريخية عن نشأة المؤسسة.

أولا: ماهية مؤسسة اتصالات الجزائر.

إن مؤسسة اتصالات الجزائر هي حديثة النشأة إذا في السابق كانت مؤسسة مندمجة فكان يطلق عليها البريد والمواصلات، انفصلتا عن بعضهما البعض ليصبح البريد لوحده وتغيرت تسمية المواصلات إلى اتصالات الجزائر وتعد مؤسسية عمومية اقتصادية ذات أسهم، ملك للدولة تنشط في سوق الهاتف الثابت والانترنت، استطاعت أن تفرض تواجدها في السوق الجزائرية، كما استطاعت كسب ثقة المتعاملين رغم التطور التكنولوجي الحاصل في شبكات الهاتف النقال المتنوعة وخدماتها (جازي، نجمة)، أما موبليس فهي إحدى فروع المؤسسة، والبداية الفعلية لنشاط المؤسسة في شكلها القانوني الجديد بتاريخ 31-12- 2002.

ثانيا: الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

شكل رقم (03-III): يبين الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

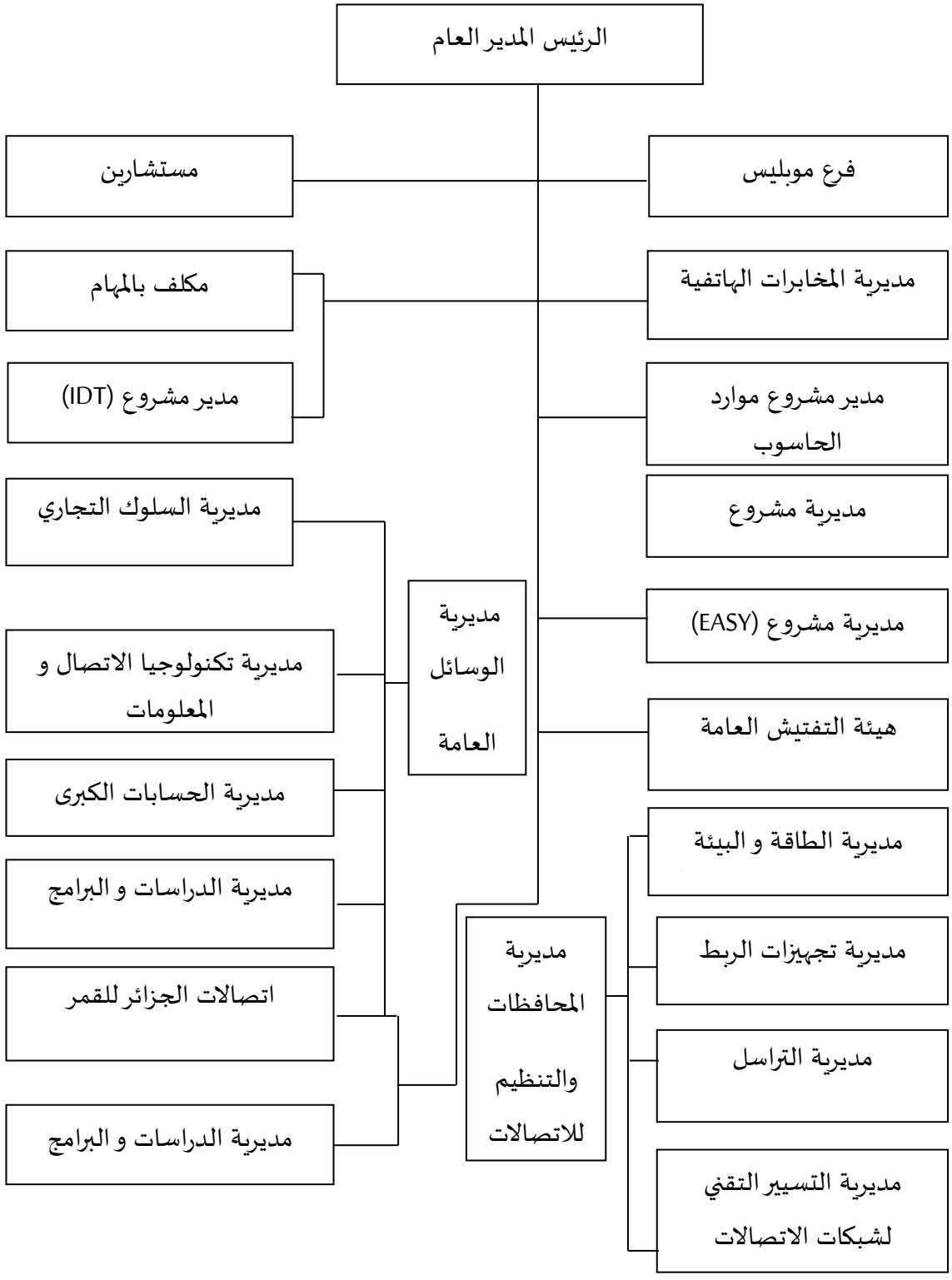

المصدر: الجزائرية للاتصالات، من الموقع الالكتروني.

المطلب الثاني: مهام ودور مؤسسة اتصالات الجزائر.

- تمويل مصالح الاتصالات بما يسمح بنقل الصورة والرسائل المكتوبة والمعطيات الرقمية.
- دراسة وتحقيق وصيانة شبكة الاتصالات.
- رسم برامج الأشغال والصيانة والسهر على تحقيقها .
- احترام أهداف الإنتاج وجودة الخدمة.
- تسيير المستخدمين والوسائل العامة.
- تلبية حاجيات المواطنين.
- المساهمة في توفير مناصب الشغل في الولاية.
- تسيير الروابط المشتركة مع جميع متعاملين الشبكات.
- تسير ومراقبة الخطوط الهاتفية ومراقبة الفاتورة و متابعة التحصيلات في هذا القطاع.

المطلب الثالث: أهداف مؤسسة اتصالات الجزائر.

تهدف الوكالة التجارية لاتصالات الجزائر لولاية مستغانم طبقا لأحكام القانونية والتنظيمية المعمول بها لتحقيق الأهداف التالية:

- الجودة، الفعالية ونوعية الخدمات هي الأهداف الأساسية للوكالة.
- كما تهدف إلى المشاركة في التقدم الاجتماعي والاقتصادي للدولة، من خلال تقديم خدمات خاصة بالإعلام والاتصال.
- تنمية عرض خدمة الهاتف النقال وتمكين أكبر عدد من الزبائن للحصول على الخدمات الاتصالية.
- فك عزلة المناطق المحرومة في ميدان الاتصالات.
- تحسين جودة الخدمات من أجل رفع تنافسية تشكيلة الخدمات المقدمة.
- تنظيم الحركة الهاتفية الخاصة بالمؤسسات والهيئات العمومية.
- تنمية قدرات استعمال الانترنت.
- تطوير شبكة وطنية فعالة للاتصالات تكون موصلة بمختلف قنوات تدفق المعلومات.
- تحقيق الأهداف الخاصة باستغلال وسائلهم وأعمالهم وسيرها.

من خلال التطرق إلى الأهداف المختلفة التي تصبوا إليها نجدها ساعية إلى كسب واستقطاب عدد كبير من الزبائن وكذا تنشيط المصالح التي ترتكز عليها في إنجاز أهدافها المقررة بشأن الاتصالات.

المطلب الثالث: مشاكل اتصالات الجزائر.

من المعلوم أن كل مؤسسة لها عراقيل ومشاكل تواجهها، بالنسبة لاتصالات الجزائر التي لا تخلو من نقائص وصعوبات تواجه نشاطها ومن بين المشاكل ما يلي:

- صغر حجم الوحدة مما يؤدي إلى خلق نوع من الاكتظاظ في تقديم عمل مصالح الزبائن.
- الشغور في بعض المناصب مما ينجم عنه تأخر في أداء العمل.
- المنازعات التي تقع بين الوحدة العملية للاتصالات والزبائن المشتركة الذين لا يدفعون في أجلها المحددة.
- المنافسة التي تواجهها من طرف المؤسسات الأخرى الخاصة التي تقدم خدمات الهاتف والانترنت.
- قلة الإشهار والترويج للوحدة العملية لاتصالات الجزائر.

المبحث الثاني: الدراسة التحليلية لنظام المعلومات والحوكمة والفساد المالي في المؤسسة.

المطلب الأول: معرفة واقع نظام المعلومات و الحوكمة في المؤسسة.

من أجل معرفة معنى نظام المعلومات داخل المؤسسة قمنا بطرح بعض الأسئلة، وفيما يلي عرض وتحليل هذه الأسئلة، و الأجوبة المتحصل عليها.

نظام المعلومات هو: مجموعة من الإجراءات التي يتم من خلالها تجميع وتخزين وبث المعلومة

الجدول رقم:(III-04) الإجراءات التي يتم من خلالها تجميع وتخزين والاقتراح في نظام المعلومات.

الاقتراحات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	09	90%
لا	01	10%
نوعا ما	00	00%
المجموع	10	100%

المصدر: من إعداد الطالبان.

من خلال ملاحظتنا للجدول أعلاه نلاحظ أن أغلب الإجابات كانت "نعم" بنسبة 90%، أما 10% فكانت إجابتهم "لا" مما يوضح لنا أغلب العمال يرون أن نظام المعلومات هو مجموعة الإجراءات التي تتم من خلالها تجميع وتوزيع وبث المعلومة. والشكل الأتي يبين ذلك:

شكل رقم(03-III): يبين مجموعة من الإجراءات التي يتم من خلالها تجميع وتخزين المعلومات عن طريق نظام المعلومات.

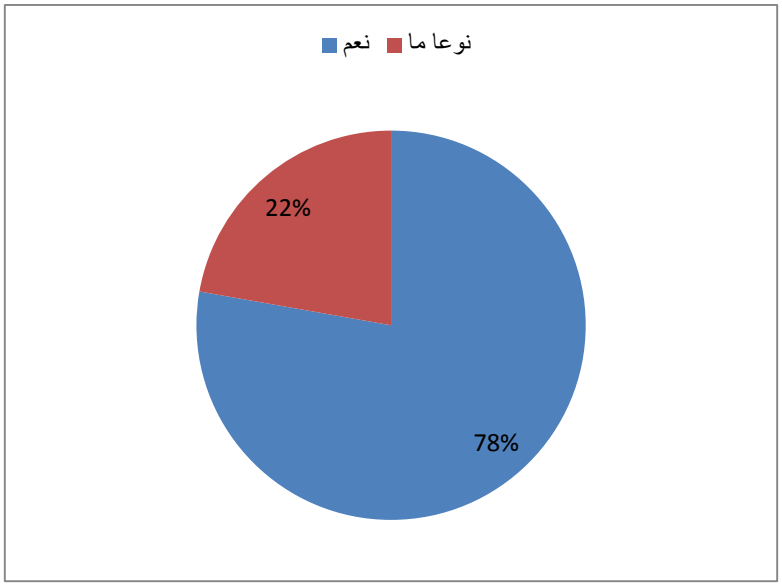

جدول رقم(05-III) : يوضح تطبيق نظام المعلومات في المؤسسة.

الاقتراحات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	07	70%
لا	01	10%
نوعا ما	02	20%
المجموع	10	100%

المصدر: من إعداد الطالبان.

من خلال الجدول يتضح أن المؤسسة تهتم بتطبيق نظام المعلومات، بحيث أن معظم الإجابات كانت بنعم، ما يوافق 70%، و البعض أجابوا بنوعا ما أي ما يقارب 20%، أما النسبة الباقية فكانت إجابتهم لا.

و الشكل التالي يوضح ذلك:

شكل رقم (III-04): يوضح مدى تطبيق نظام المعلومات في المؤسسة.

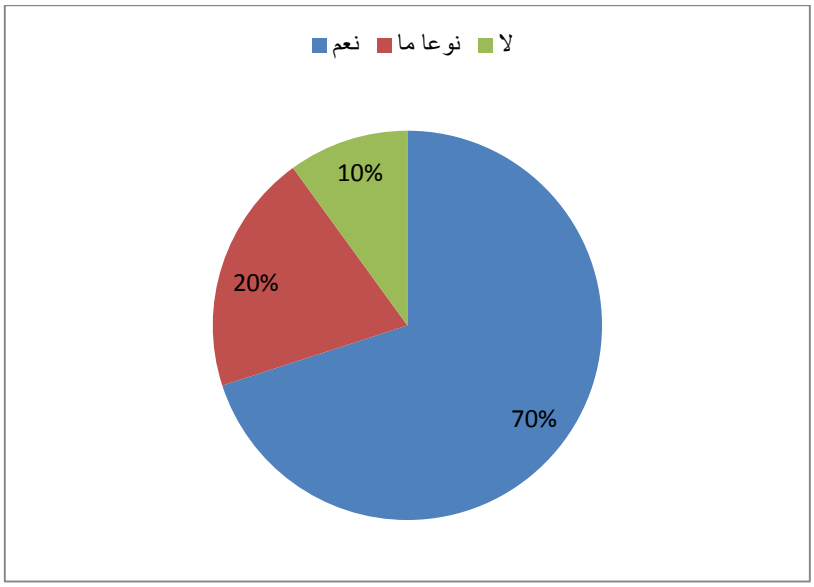

المصدر: من إعداد الطالبان.

ثانيا أهمية الحوكمة في اتصالات الجزائر:

تعد حوكمة الشركات من أهم العمليات الضرورية واللازمة لتحسين عمل شركة اتصالات الجزائر وتأكيد نزاهة الإدارة فيها وكذلك للوفاء بالالتزامات والتعهدات ولضمان تحقيق الشركات لأهدافها بشكل قانوني واقتصادي سليم خاصة بما يتصل بتفعيل دور حملة الأسهم للاضطلاع بمسؤولياتهم وممارسة دورهم الرقابي والإستشرافي على أداء الشركات وبما يؤدي إلى المحافظة على مصالح جميع الأطراف، إذن الحوكمة أساس جيد للاستقامة و الصحة الأخلاقية وتظهر أهميتها من خلال:

- محاربة الفساد الداخلي وعدم السماح باستمراره.

- تحقيق ضمان النزاهة والحيادية والاستقامة لكافة العاملين في الشركة بدءا من مجلس الإدارة وصولا إلى أدنى عامل.

- منع وجود أخطاء مقصودة ومتعمدة ومنع استمرارها أيضا وتقليلها إلى أدنى حد ممكن.

- تحقيق الاستقامة القصوى من نظم المحاسبة و الرقابة الداخلية خاصة فيما يتعلق بالضبط الداخلي.

المطلب الثاني: الفساد المالي في المؤسسة.

جدول رقم (III-06): يوضح أفراد العينة الإحصائية المدروسة فيما يخص الفساد المالي.

الرقم	البيان	المتوسط	الانحراف المعياري	الاتجاه
1	وجود تعاون فعال بين مجلس الإدارة وأصحاب موافق المصالح يقلل من الفساد الإداري والمالي.	2 .33	0.792	موافق
2	توفر نظام الرقابة الداخلية في الوكالة يؤدي إلى زيادة فعالية الحوكمة والحد من الفساد الإداري والمالي.	2.58	1.10	موافق
3	مكافحة الفساد يستدعي بالضرورة توفر المساءلة والمحاسبة الصارمة.	2.52	0.909	موافق
4	التزام الموظفين بتطبيق القوانين والأنظمة يساهم في الحد من الفساد الإداري والمالي.	2.52	0.909	موافق
5	توفير المعلومات الملائمة بشكل دوري وفي الوقت المناسب يساهم في التقليل من الفساد الإداري والمالي.	2.47	1.05	موافق
6	قوة واستقلالية لجنة المراجعة يساهم في تعزيز الرقابة ومن ثم الحد من الفساد الإداري والمالي.	2.52	0.999	موافق
	المجموع	**14.94**	**5.759**	**موافق**

المصدر: من إعداد الطالبان.

يتضح من خلال الجدول أن اتجاهات الأفراد بخصوص المتغير التابع "للفساد الإداري والمالي "كلها تصب في صالح الموافقة أي اتجاه موافق، وبالتالي فإن العينة المدروسة كلها واعية بعواقب الفساد الإداري والمالي وسلبياته على المديرية وبالتالي يتفقون جميعهم على هدف الحد من الفساد الإداري والمالي من خلال تطبيق القوانين والأنظمة وضرورة وجود تعاون بين مجلس الإدارة وأصحاب المصالح من خلال الرقابة والمساءلة والمحاسبة الصارمة.

المطلب الثالث: الانحدار الخطي المتعدد المحاور الدراسة.

لقد تم استخدام نموذج الانحدار الخط المتعدد الاختبار الفرضيات بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وفيما يلي سنعرضه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (III-07): اختبار فرضيات الدراسة للمتغيرات المستقلة، المتغير التابع ومعامل القيمة.

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع	معامل الانحدار	القيمة الاحتمالية	معامل التحديد	قيمة f	قيمةα
م1. البعد الإشرافي	الفساد الإداري والمالي	-0.159	0.273			
م.2 البعد الرقابي	الفساد الإداري والمالي	0.482	0.003			
م 3 البعد الأخلاقي	الفساد الإداري والمالي	0.239	0.353			
م .4 بعد الاتصال وحفظ التوازن	الفساد الإداري والمالي	-0.077	0.591			
م.5 بعد المساءلة	الفساد الإداري والمالي	0.521	0.007			
م.6 بعد الإفصاح والشفافية	الفساد الإداري والمالي	0 .274	0.006			
م.7 البعد الاستراتيجي	المتغير التابع	-0.170	0.362			
أبعاد الحوكمة	الفساد الإداري والمالي		0.000	0.907	39.229	0.330

المصدر: من إعداد الطالبان، بناء على مخرجات برنامج SPSS19 .

من خلال الجدول أعلاه نستنتج ما يلي:

أ.المعادلة الرئيسية:

الفساد الإداري والمالي = 0.33+ 0.159 (م1) +0.482 (م2) + 0.239(م3) -0.077 (م4) + 0.521 (م5) + 0.274(م6) - 0.170(م7).

ب. بالنسبة لمعامل التحديد:

يعتبر معامل التحديد مقياسا لجودة النموذج حيث أنه كلما اقترب من الواحد دل ذلك على جودة النموذج والعكس صحيح، ونلاحظ في هذه الدراسة أن معامل التحديد يساوي (0.907) مما يدل على أن أبعاد

الحوكمة تساهم بما نسبته (90.7%) في الحد من الفساد الإداري والمالي بالمديرية العملية لاتصالات الجزائر بولاية مستغانم أما الباقي (9.3%) فيرجع إلى أبعاد أو أنظمة أخرى لم تدرج ضمن الدراسة.

كما يظهر في الجدول تحليل استبيان المعنوية لاختبار F حيث بلغت قيمته المحسوبة (39.229) عند درجة حرية (7) بقيمة احتمالية (0.000) وهي أصغر من مستوى الدلالة α =0.05، وهو ما يؤكد القوة التفسيرية لنموذج الانحدار المتعدد من الناحية الإحصائية، وهكذا يمكن القول أنا المتغيرات المستقلة تؤثر على المتغير التابع والذي يمكن أن يكون معنوي، وبالتالي هناك علاقة بين أبعاد الحوكمة والفساد الإداري والمالي

ج. بالنسبة للفرضيات:

اختبار الفرضية الفرعية الأولى: نلاحظ أن قيمة (sig =0.297 >0.05)، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية H0: لا يوجد أثر معنوي للبعد الإشرافي على الفساد الإداري والمالي عند α أقل أو يساوي0.05.

اختبار الفرضية الفرعية الثانية: نلاحظ أن قيمة (sig=0.003 <0.05)، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية H0 ونقبل الفرضية البديلة "H "حيث يوجد أثر معنوي للبعد الرقابي على الفساد الإداري عند α=0.05

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: نلاحظ أن قيمة (sig=0.353 >0.05)، وبالتالي نقيل الفرضية الصفرية H0: فلا يوجد أثر معنوي للبعد الأخلاقي على الفساد الإداري والمالي عند d=0.05 اختبار الفرضية الفرعية الرابعة: نلاحظ أن قيمة (sig= 0.591-0.05)، وبالتالي نقيل الفرضية الصفرية H0: فلا يوجد أثر معنوي للبعد.

خلاصة الفصل:

من خلال الدراسة والبحث الذي قمنا به في مديرية مؤسسة اتصالات الجزائر -فرع مستغانم-توصلنا إلى العديد من النتائج حيث أن الوكالة على نسبة كبيرة من الأفراد ذوي المؤهلات العلمية كما أنها تمتاز بأداة الدراسة بثبات عال إضافة إلى وجود علاقة طردية قوية بين أبعاد الحوكمة والفساد الإداري والمالي. ووجود أثر معنوي بأبعاد الحوكمة (البعد الرقابى - بعد المساءلة- بعد الإفصاح والشفافية) على الفساد الإداري والمالي وبذلك نقترح مجموعة من التوصيات تتمثل في:

- ضرورة تعميق اهتمام مؤسسة اتصالات الجزائر بالحوكمة و مختلف أبعادها، لما لها دور كبير في الحد من الفساد الإداري والمالي.

- ضرورة قيام شركة اتصالات الجزائر بالإفصاح الكامل عن قوائمها المالية بكل دقة وشفافية.

- التوسع في الدراسة الحالية بتوسيع مجتمع الدراسة.

خاتمة عامة:

يعتبر النظام المحاسبي المالي من أهم الأدوات لاتخاذ القرارات داخل المؤسسة الاقتصادية، و بسبب تبني الجزائر المعايير المحاسبية أدى إلى إنتاج نظام محاسبي جديد سمته بالنظام المحاسبي المالي، حيث أن لهذا الأخير دورا كبيرا في الحد من ظاهرة الفساد المالي،ولقد أدى انتشار مظاهر الفساد المالي في الكثير من دول العالم إلى وقوع العديد من الأزمات والمشاكل المالية، والتي ترجع في جزء كبير منها إلى التطبيق غير السليم لمبادئ النظام المحاسبي المالي، وكذا الممارسات المحاسبية الخاطئة حيث تعتبر المعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام المحاسبي المالي الأساس الذي تبنى عليه المخرجات المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، والتي لابد من أن تتوفر فيها مجموعة من الخصائص، وخاصة أن الكثير من قضايا الفساد المالي على المستوى العالمي والوطني ترجع في جزء كبير منها إلى التلاعب في المخرجات المالية للمؤسسات الاقتصادية.

ومن أجل محاربة الفساد المالي ومحاولة الحد منه بحسن استخدام النظام المحاسبي في ظل تبني حوكمة الشركات هو إعادة الثقة في المعلومة المالية وذلك يكون نتيجة التطبيق الجيد للنظام المحاسبي المالي الذي يعد المعلومة المالية في مخرجاته، وللإجابة على إشكالية الدراسة ولمعرفة مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في الحد من الفساد المالي واختبار الفرضيات قمنا بالدراسة التطبيقية لعينة من المؤسسات الاقتصادية، حيث تمت معالجة موضوع البحث من وجهة نظر المدراء والمدققين والمحاسبين، واستخدام أسلوب الاستبيان وبعد تحليل البيانات المتحصل عليها تمكنا من اختبار الفرضيات واستخلاص نتائج الدراسة.

- اختبار الفرضيات:

اختبار الفرضية الأولى: يتم الالتزام بالتطبيق المحكم للنظام المحاسبي المالي والإجابات المتحصل عليها من أطراف العينة لهذا المحور كانت إيجابية وهو ما يجعلنا نقبل الفرضية.

اختبار الفرضية الثانية: يساهم النظام المحاسبي المالي في الكشف عن الفساد المالي والإجابات المتحصل عليها من طرف أفراد العينة حول هذا المحور كانت إيجابية وهو ما يجعلنا نقبل الفرضية.

اختيار الفرضية الثالثة: يؤدي تطبيق مبادئ الحوكمة في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي إلى الكشف عن الفساد المالي، والإجابات المتحصل عليها من طرف أفراد العينة لهذا المحور كانت إيجابية، وهو ما يجعلنا نقبل الفرضية.

نتائج الدراسة:

بعد التطرق لمختلف عناصر البحث تم الخروج بمجموعة من النتائج يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- على الرغم من وجود أساس محكم التطبيق النظام المحاسبي المالي بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، إلا أن الأمر لا زال يحتاج المزيد من التطور والتكوين والتوعية.

- يساهم النظام المحاسبي المالي في ضمان الحماية الكافية لأصحاب المصالح وهذا يضمن تأكيد احترام حقوقهم عن طريق إمدادهم بالمعلومات الملائمة الموثوقية، في الوقت المناسب.

- النظام المحاسبي المالي يهدف إلى إعداد قوائم مالية وتقديم صورة صادقة من الوضعية المالية للمؤسسة.

- يساهم النظام المحاسبي المالي في الكشف عن خبايا الفساد المالي ومحاربة انتشاره.

- محاربة الفساد المالي في الشركات يحتاج إلى حوكمة الشركات وتفعيل دورها في دعم الشفافية وتوليد تقارير مالية ذات جودة عالية وذلك من خلال النظام المحاسبي المالي.

التوصيات:

بناء على الدراسة النظرية والدراسة الميدانية يمكن إدراج التوصيات أو الاقتراحات التي يمكن التركيز عليها من خلال هذه الدراسة والتي يجب أخذها بعين الاعتبار تكمن في النقاط التالية:

- ضرورة إجراء دورات تدريبية للمحاسبين في المؤسسة لتمكنهم من الإلمام بالنظام المحاسبي المالي والتطبيق الجيد له.

- زيادة الاهتمام في انتهاج النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية.

- نشر ثقافة الحوكمة وتعزيزها من خلال قيام الجهات ذات العلاقة بعمل برامج تدريبية

- تعزز ثقافة حوكمة الشركات وممارستها للتقليل من مخاطر الفساد المالي.

آفاق الدراسة:

بالرغم من الدراسة التي قمنا بها في التطرق إلى مختلف جوانب النظام المحاسبي المالي و الفساد المالي إلا انه يبقى بحاجة إلى مزيد من البحث والتعمق، ولهذا الغرض فإن من الأفاق الواعدة لهذا البحث ما يلي:

- مساهمة النظام المحاسبي المالي في الكشف عن الفساد المالي.

- دور النظام المحاسبي المالي في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية.

- حوكمة الشركات ومعايير تميزها في المؤسسات الاقتصادية.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. أحسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجزائي الخاص، دار هومة، الجزائر،ط12، 2012، ج2.
2. احمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية إطار الفكري والنظم التطبيقية، دار الجامعية، مصر، 2002-2003.
3. أحمد طرطار، وآخرون، تقنيات المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2015.
4. احمد محمود نهار أبو سويلم، مكافحة الفساد، دار الفكر، الأردن، ط1، 2010.
5. بدروني عيسى، حوكمة الشركات ، مطبوعة دروس قسم العلوم التجارية ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، السنة 2016/2017
6. ج. بن ذهيبة، وآخرون، جيد جدا في التسيير المحاسبي و المالي، دار أم الكتاب للنشر و التوزيع، مستغانم،2012.
7. رياض عبد الله، طلال حجاوي، نظرية المحاسبة، اليازوري للنشر، عمان، 2009
8. شنوف شعيب، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بودواو، الجزائر.
9. عطا الله احمد الحسبان ، نظم المعلومات المحاسبية ، الطبعة العربية ، دار اليازوري التعليمية ،الأردن، 2013.
10. فارس رشيد البياتي ،الفساد المالي والإداري في المؤسسات الإنتاجية 2010 .، ص 52 ، والخدماتية، معالجات نظرية وتطبيقية بطريقة الأنظمة التكاملية، عمان ، الأردن، ط1، 2010.
11. كريم نعمة، مكانة الدول العربية في المؤشرات العالمية، الموقع: WWW . uluminsania. net
12. كمال الدين مصطفى الدهراوي ، نظم المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات ، مكتب الجامعي الحديث ،مصر، 2007.
13. لجنة النشر لمنشورات الصفحات الزرقاء العالمية، النظام المحاسبي المالي، متيجة للطباعة، 2010.
14. محمد أحمد درويش، الفساد مصادره نتائجه مكافحته، عالم الكتاب، القاهرة، 2001.
15. محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعاير المحاسبة الدولية، دروس و تطبيقات، متيجة للطباعة، الجزائر، 2010
16. محمد نور برهان ، غازي إبراهيم رحو ، نظم المعلومات المحوسبة ، الطبعة الأولى ، دار المناهج ، عمان ، 2015.
17. ناصر عبيد الناصر، ظاهرة الفساد، دار الهدى، دمشق، ط1، 2002.
18. هاشم الشمري، وآخرون، الفساد الإداري والمالي و أثاره الاقتصادية، دار اليازوردي العلمية، عمان، الأردن، ط1، 2011.

المراجع باللغة الفرنسية:

1. Emmanuelle CORDANO, Qualités et défauts des IFRS : petit guide à l'usage des administrateurs, Revue Française de Comptabilité, No463 Mars 2013
2. SAHRAOUI Ali, comptabilité financière, Berti édition, Alger, 2011

الملتقيات:

1. بالعادي عمار جاوحدو رضاء دور حوكمة الشركات في إرساء قواعد الشفافية والإفصاح، الملتقى الدولي حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع رهانات وفاق، جامعة عربي بن مهيدي، أم البواقي 2010
2. قورين الحاج قويدر، الحوكمة المحاسبية في ظل تبني النظام المحاسبي المالي ودورها في النهوض بالسوق المالي، الملتقى الدولي حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع رهانات وآفاق يومي 07- 08 ديسمبر 2010
3. مليكة زغيب، سوسن برق، عن النظام السداسي الحالتي تم التركية في الجزائر، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كافية للحد من الفساد المالي والإدارية جامعة محمد خيضر بسكرة يومي 05-07 ماي 2012.

مذكرات ماجستير وأطروحة دكتوراه:

1. بشرى محمد إسماعيل الصديق، الرقابة المالية العليا في الدول النامية والعولمة بالتطبيق على الجهاز للرقابة والمحاسبة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2007-2008
2. حسياني عبد الحميد، أهمية الانتقال للمعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية (IAS/IFRS) كإطار لتفعيل حوكمة المؤسسات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2009- 2010

المجلات:

1. الشرع مجبد، الرقابة الداخلية ودلالتها في الحد من الفساد المالي، - دراسة تطبيقية في جهات رقابية، مجلة المنصور، الجلد 1، العدد 4، 2010.
2. نواف سالم كنعان، الفساد الإداري والمالي: أسبابه، أثاره، وسائل مكافحته، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، كلية القانون، العدد 33، 2008

الملخص:

هدفت هذه المذكرة إلى البحث في دور النظام المحاسبي المالي في الحد عن الفساد المالي داخل المؤسسة الاقتصادية، وقد تبين أن النظام المحاسبي يعد بمثابة الأساس الذي تبنى عليه المخرجات المحاسبية التي يعتمد عليها أصحاب المصلحة بالمؤسسات الاقتصادية عند اتخاذهم للقرارات. من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم إجراء دراسة ميدانية على مؤسسة اتصالات الجزائر تمثلت في تحليل الفساد المالي، وكذا استخدام استمارة الاستبيان على عينة من الدراسة.

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها أن غياب التطبيق السليم لمبادئ النظام المحاسبي بالمؤسسات الاقتصادية، وكذا غياب الإفصاح والشفافية في المعلومات المحاسبية كان من مسببات ظهور حالات الفساد المالي بالمؤسسة محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي، الفساد المالي، حوكمة الشركات.

Abstract:

The study aimed at searching for the effect of the financial accounting system in the detection of financial corruption within the economic institution. It has been shown that the accounting system is considered as the basis which the accounting outputs relied upon by the stakeholders of the economic institutions, are adopted when making decisions.

In order to achieve the objectives of the study, then conduct a field study on the Algeria Tlecom Corporation, wich was represented in the analysis of financial corruption, as well as the use of the questionnaire form on a sample of the study.

The study reached several results, the most important of which is the lack of proper application to the principles of the accounting system in economic institutions, as well as the absence of disclosure and transparency in the accounting information, that was one of the causes of the emergence of cases of financial corruption in the institution under study.

Keywords: Accounting System, Financial Corruption, Corporate Governance.